الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الرحمان ميرة – بجاية

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي

عنـــــــوان المـــــــذكّرة

القياس والعلة في مؤلفات عبد الرحمن الحاج صالح

مذكّرة مقدّمة لاستكمال شهادة الماستر في اللغة والأدب العربي

تخصّص: لسانيات عربية

إعداد الطالبتين:

- إيمان بوعمامة
- نوارة بوجيط

إشراف الأستاذة:

نسيمة حمّار

السنة الجامعية: 2020 - 2021

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا إلى إنجاز هذا العمل

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على إنجاز هذا العمل وفي تذليل ما واجهناه من صعوبات

ونخص بالذكر الأستاذة المشرفة (نسيمة حمّار) التي لم تبخل علينا بتوجيهاتها ونصائحها القيمة التي كانت عونا لنا في إتمام هذا العمل

ولا يفوتنا أن نشكر كل أساتذتنا الكرام الذين رافقونا طوال مشوارنا الدراسي

إهداء

إلاهي لا يطيب الليل إلا بشكرك، ولا يطيب النهار إلا بطاعتك، ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك، ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك، ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك.

إلى من بسمتها غايتي، وما تحت أقدامها جنتي، إلى من حملتني في بطنها وسقتني من صدرها، وأسكنتني قلبها فغمرتني بحبها...أمي الغالية.

إلى من علمني العطاء بدون انتظار، إلى من أحمل اسمه بكل افتخار، أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثمارا قد حان قطفها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد...أبي العزيز.

إلى الذين ظفرت بهم هدية من الأقدار إخوة فعرفوا معنى الأخوة إخوتي الأحباء: نور الإسلام وخطيبته ريمة وأتمنى لهما زواج سعيد، كاظم وأتمنى له النجاح في مساره الدراسي والمهني.

إلى الشمعات التي تنير بيتنا أخواتي العزيزات: دونية، هدى وزوجها بلال وابنتها أماني، لبنى وزوجها عادل وابنتها غفران، وتهاني وزوجها فارس وكتاكيتها الصغار رواء وضياء الدّين، فايزة وزوجها عمر وكتاكيتها لجين وعبد الرّحيم وأنسام.

إلى صديقاتي الوفيات: نوارة، وردة، عائشة، صبرينة، فطيمة، ولامية.

إلى ابنة خالي وأختي الحبيبة التي لم تلدها أمي إسمهان.

وإلى كل من يعرفني من قريب وبعيد.

إيمان

إهداء

إلى من جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة حب، وإلى من كلت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة، وإلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم، إلى القلب الكبير والدي العزيز

إلى من أرضعتني بالحب والحنان وإلى رمز الحب والسلام وبلسم الشفاء، إلى القلب الناصع بالبياض والدي الحبيبة

إلى من بهن أكبر وعليهن أعتمد، إلى شموع متقدمة تنير ظلمة حياتي، إلى من بوجودهن اكتسبت قوة ومحبة لا حدود لها، وإلى من عرفت معهن معنى الحياة: أختي نبيلة وزوجها مراد واتمنى لهما حياة زوجية سعيدة وذرية صالحة وإلى وسيلة وزوجها أحمد واتمنى لهما حياة سعيدة وذرية صالحة، وإلى سهيلة وزوجها صديق وابنهما أكسيل.

إلى أخي عبد الرحيم (توفيق) وأتمنى له النجاح والتوفيق في حياته وإلى أخي الصغير عبد الحميد (حميمي) وأتمنّى له النجاح في مشواره الدراسي

إلى خطيبي فوزي الذي كان سندا لي.

إلى توأم روحي ورفيقة دربي وإلى صاحبة القلب الطيب والنوايا الصادقة، وإلى من رافقتني منذ أن حملت حقائب صغير، ومعها سرت الدرب خطوة بخطوة، ومازالت ترافقني حتى الآن صديقتي الغالية بوعمامة إيمان

وإلى كل من يعرفني من قريب وبعيد.

نوارة

شكر وتقدير

تمر أربع سنوات على رحيل اللّساني الفذّ عبد الرحمن الحاج صالح إلى جوار ربّه، رئيس مجمع اللّغة العربية سابقا، فمن واجبنا كطالبتي علم قبل الشروع في المذكرة أن نترحم على روحه الطاهرة، ونتقصى آثاره العلمية؛ فحتى وإن اجتمعت عبارات الثناء على عبد الرحمان الحاج صالح، فإنها لا توفيه حقه ولو بالبسيط لأنها تظل قاصرة أمام روعته وعلو همته.

فأنت كالشجرة وراقة الظلال التي تحمل ألذ الثمار لتعطيها إلى طلابها، وأنت شمعة أنارت دربنا، فلك كل الفضل في تقديم السبق في ركب العلم والتعليم، فلقد بذلت ولم تنتظر الأخذ فأنت المنارة التي تضيء عتمة العقول.

كنت ولا زلت رغم رحيلك النخلة الشامخة التي تعطي بلا حدود، فلقد أثبت أن العمل تكليف وأمانة وأنك كنت على قدر المسؤولية واحتضنت العلم بإخلاص، فشكرا لك على جهودك الرائعة وعلى عملك وتعاونك لأجل رفع مستوى اللغة العربية.

لقد كان رحيلك خسارة للعالم العربي عامة، وللجزائر خاصة وللبحث العلمي على وجه الخصوص، فأنت أيقونة العلم العربي، ستبقى رمزا نتفاخر به ونبراسا يضيء لنا حياتنا.

فشكرا لك ملء الأرض حبا وكرما.

مقدمة

الحمد لله ربّ العالمين، وأشهد أنّ لا إله إلاّ الله وحده لا شريك له إله الأوّلين والآخرين، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله المبعوث رحمة للعالمين، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه أجمعين.

لا يختلف اثنان في أن أهمّ علوم اللّسان العربي وأجلّها قدرا علم أصول النحو، الذي ينظر في القواعد العـامة والأصول الأولى، التي قام عليها صرح النحو العربي وبني عليها في مسائله وتطبيقاته، ووجّهت عقول النّحاة؛ بحيث كانت لمؤلفاتهم كالروح التي تسكن الجسد. فالنحو منذ بداية نشأته كان قد وُضع بناءً على قواعد وأسس اعتمدها العلماء بعد دراستها وتحليلها، ثمّ ساروا عليها واتّبعهم من بعْدَهم، فالعالم بأصول النّحو المتمثّل بأدلّته التفصيلية سيكون عالما بالضرورة بالأحكام النحوية الفرعية، وما كان علم أصول النّحو موجودا إلاّ ليقوم بتهذيب علم النحو وفروعه وأصوله، والحكم على صحّة ما يجوز من الأحكام الفرعية بالاستعانة بمرجع أصليّ أساسيّ، فهذا العلم يمكّن العالم فيه من إصدار الأحكام بناءً على بصيرة ودلائل راسخة، كما أنّه يبحث في القواعد العامة أو أدلّة النّحو الإجمالية المتمثّلة في: السّماع، والقياس، والإجماع، واستصحاب الحال، من حيث هي أدلّته وكيفية الاستدلال بها.

وممّا لا شكّ فيه أنّ القياس يمثّل الوجه الآخر لأصول النحو العربي، ذلك أنّه يمثّل الجانب الذهني من عملية بناء الأصول والقواعد بعد السّماع، لذلك فالنّحو العربي لا يستغني عنه، ولا يكاد مؤلَّف يخلو منه، إذ لا بدّ من اللّجوء إليه لسنّ القوانين اللّغوية، وقد احتلّ القياس منزلة كبيرة في فكر النّحاة، فهذا الأخير طريق يسهّل به تعلّم اللّغة. ووسيلة تمكّن الإنسان من النطق بآلاف من الكلم والجمل، دون أن تقرَع سمعه من قبل، أو يحتاج في الوثوق من صحّة عربيتها إلى مطالعة كتب النحو أو معاجم اللّغة. ويقوم القياس على أربعة أركان هي المقيس عليه وهو الأصل، المقيس وهو الفرع، والعلّة، وأخيرا الحكم، وتعتبر العلّة أهمها، فهي الحبل الرابط بين المقيس عليه والمقيس؛ الذي به سنُتبع الآخر بالأوّل.

ولقد لقي موضوع النّحو إقبالا كبيرا خاصّة من قبل علماء العربية، وبخاصة في دراساتهم النحوية ومن بينهم عبد الرحمن الحاج صالح، ولذلك ارتأينا أن نخوض في مثل هذا الميدان من الدراسات النّحوية باختيارنا موضوع البحث القياس والعلّة عند عبد الرحمن الحاج صالح.

وتعود أسباب اختيارنا للموضوع إلى أهمية معرفة القياس والعلة، وبالضبط معرفة منظور عبد الرحمن الحاج صالح، فالمتعارف والمألوف أنّ دراساته جميعها كانت حول اللسانيات وبخاصة نظريته الخليلية الحديثة، فكان شيئا جديدا بالنسبة لنا وبحث شيّق ومفيد، وبالطبع فهو موضوع جديد.

وهذا ما دفعنا لتبنّى الإشكالية الموالية: ما المقصود بالقياس والعلّة؟ وما هي نظرة الحاج صالح إليهما وما موقفه منهما؟ أكان الحاج صالح في دراساته أصوليا أم لا؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية تكون بالردّ عن جملة من الأسئلة الضمنية وهي:

– هل مفهوم القياس والعلّة عند العرب قديما وحديثا نفسه؟ أم هناك اختلاف بينهما؟

– هل دراسة عبد الرحمن الحاج صالح للقياس والعلّة نفس دراسة القدامى؟ أم أضافت أشياء جديدة؟

– ما هو القياس عند الحاج صالح؟ وما هي أنواعه؟ – كيف تناول الحاج صالح العلّة؟ وفيما تتمثّل أنواعها؟

وانطلاقا من هذه الإشكاليات، اقتضت الدراسة أن يقع البحث في مدخل وفصلين؛ مزجنا فيهما بين الجانب النظري والجانب التطبيقي، فالمدخل خصّصناه لترجمة حياة عبد الرحمن الحاج صالح ، وفيه ذكرنا " نشأة عبد الرحمن الحاج صالح"، وكذا" جهود عبد الرحمن الحاج صالح"، وأما متن البحث فقد بنيناه على فصلين: الفصل الأوّل وسمناه" القياس النحوي" وتضمّن مبحثين، المبحث الأول" القياس في التراث العربي"، فتطرقنا إلى مفهوم القياس، ونشأته وتطوّره، إضافة إلى القياس عند القدماء والمحدثين، والمبحث الثاني" القياس عند عبد الرحمن الحاج صالح"، تناولنا فيه دلالة القياس عند الحاج صالح، والقياس على

مستوى المفردة والتركيب، أما الفصل الثاني المعنون بـ " العلّة النحوية"، فقد احتوى على مبحثين، أمّا الأوّل فعنوانه "العلّة في التراث العربي" تناولنا فيه دلالة العلّة، ونشأتها وتطوّرها، وكذلك العلّة عند القدماء والمحدثين، أما الثاني" العلّة عند عبد الرحمن الحاج صالح" تطرقنا فيه إلى ماهية العلّة عند الحاج صالح، وأنواعها عنده. وأنهينا بحثنا بخاتمة دوّنا فيها أهمّ النتائج المتوصّل إليها في هذا البحث ببعديه النظري والتطبيقي.

والمنهج الذي اعتمدناه هو المنهج الوصفي التحليلي؛ كونه المناسب لدراسة الظواهر اللّغوية وتحليلها، لأن طبيعة الموضوع تقتضي ذلك.

وللبحث في هذا الموضوع وجمع المادة، عدنا إلى جملة من المصادر والمراجع أهمّها: كتاب منطق العرب في علوم اللسان، وبحوث ودراسات في اللسانيات العربية، والبنى النحوية العربية، والنظرية الخليلية الحديثة – مفاهيمها الأساسية– لعبد الرحمن الحاج صالح، وكتاب الخصائص لابن جني، والإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو لابن الأنباري، والاقتراح في أصول النحو، وكذلك كتاب القياس في النحو العربي نشأته وتطوره، والقياس في اللغة لمحمد حسن عبد العزيز.

لا يخلو أيّ بحث من عراقيل، فبحثنا مثل البحوث الأخرى، فقد واجهتنا مجموعة من الصعوبات تتمثل في قلّة المراجع؛ لأن هذه الدراسة جديدة، وصعوبة استيعاب مفاهيم عبد الرحمن الحاج صالح لكونها مرتبطة بالدراسات اللسانية الحديثة، وكذا قصر الوقت لأن موضوعنا موضوع متشعّب يحتاج وقتا طويلا، بالإضافة إلى نقص الدراسات التي تناولت العلة والقياس عند عبد الرحمن الحاج صالح، لكننا تسلحنا بالإرادة والعزيمة للتغلّب على هذه الصعاب إيمانا منّا بأنّه" من أراد العلا سهر الليالي"، فبفضل الله تعالى وعونه، وبمساعدة أستاذتنا الفاضلة المشرفة على هذه المذكرة الدكتورة " نسيمة حمّار" كانت خير أستاذة بما لديها من خبرة

ومادة علمية، فلم تبخل علينا بنصائحها، فتمكنا من تجاوز هذه الصعوبات. ونرجو أن نكون قد وفقنا في إعطاء هذا البحث حقّه ولله الحمد وبه التوفيق.

مدخل

لا يخفى على أحد منا أنّ اللّغة وعاء الأمة وذروة سنامها، ومما لا شك فيه أن في كل عصر من العصور وفي كل أمة من الأمم تظهر شخصيات بارزة، تبقى أسماؤها خالدة وراسخة في عقول الناس، والجزائر على غرار الأمم الأخرى تزخر بمجموعة من الباحثين والعلماء، الذين تميزوا في جميع الميادين والمجالات خاصة في علوم اللّسان، ومن هذه الشخصيات البارزة شيخ العربية عبد الرحمان الحاج صالح.

1 – مسيرة حياة عبد الرحمن الحاج صالح:

1-1- نشأته:

عبد الرحمان الحاج صالح؛ هو عالم لغوي جزائري، كرّس حياته في سبيل خدمة اللّغة العربية وتطويرها، لقب بأبي اللسانيات وبالرائد في اللّغة العربية حيث "ولد الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح بمدينة وهران في 08 جويلية 1927م وهو من عائلة معروفة، أسلافها من قلعة بني راشد المشهورة إلى وهران في بداية القرن التاسع عشر، درس في المدارس الحكومية وفي الوقت نفسه كان يتلقى دروسا بالعربية مساء في إحدى المدارس الحرة التي أنشأتها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والتحق وهو ابن خمس عشرة سنة بحزب الشعب الجزائري"[1]. وعلى الرغم من أن عبد الرحمان عايش الاستعمار الفرنسي إلا أنه لم يمنعه أن يتم تعليمه.

فقد "درس الطب، وفي سنة 1954م، توجه إلى مصر ليكمل دراسة التخصص في جراحة الأعصاب، ولما كان يتردد على جامع الأزهر وكان يحضر إلى بعض دروس اللّغة العربية، فتحول اهتمامه

[1]– مشوار سميرة، قراءة لكتاب "منطق العرب في علوم اللسان" لعبد الرحمن الحاج صالح، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، كلية الآداب والفنون، قسم الأدب العربي، 2018 – 2019م، ص 02.

من حقل الطب إلى الدراسات اللّغوية المعاصرة، وهناك اكتشف أهمية التراث العلمي اللّغوي من خلال ما اطلع عليه من كتاب سيبويه خاصة"[1] ولقد عُرف بإتقانه لعدة لغات (الفرنسية والإنجليزية ...).

وبعد ذلك "ولّى وجهته نحو المغرب العربي الشقيق، فاستقر به المقام والتحق بكلية الآداب بجامعة الرباط، التي أصبح فيها أستاذا ومدرسا لعلم اللسانيات الحديث، ولم يقعده هذا العمل على طلب العلم فراح يدرس في كلية الحقوق حتى تحصل منها على دبلوم العلوم السياسية في كلية الرباط، ولم يقتنع بهذه العلوم ويظن أنه وصل كما يظن بعض أشباه طلاب العلم عندنا وفي جامعتنا، يقول المثل: (كل إناء يضيق بما فيه إلا وعاء العلم فإنه يتسع كلما زدت فيه)، فراح يطلب علم الرياضيات – تماشيا مع ما فعل الخليل بن أحمد في طريقة طلبه للعلم- فالتحق بكلية العلوم بالرباط في المغرب العربي، ونال منها شهادة محصوله للعلم"[2].

وفي سنة1962م" لما استقلت الجزائر كان من المساهمين في النهوض بالجامعة الجزائرية تأطيرا وتطويرا، وأسندت إليه عمادة كلية الآداب والعلوم الإنسانية فنهض بها خير نهوض، وشارك في كل الندوات التي كانت تقام لتطوير الجامعة الجزائرية "[3]. وكان له الشرف أن التقى بالعالم اللّساني تشومسكي عند زيارته لجامعة فلوريدا وكان ذلك سنة 1968م، وفي سنة 1979م تحصل على شهادة الدكتوراه في اللّغة العربية واللسانيات بفرنسا.

---

[1]- سليمان بوراس، النظرية الخليلية الحديثة مفهومها ومبادئها، مجلة العمدة في اللسانيات وتحليل الخطاب، جامعة المسيلة، العدد 7، 2018، ص 242.

[2]- عبد القادر بوزياني، جهود عبد الرحمن حاج صالح في مجال اللسانيات المعاصرة، مجلة موازين، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، كلية الآداب والفنون، مجلد 01، العدد 02، ربيع الآخر 1441هـ/ ديسمبر2019م، ص10-11.

[3]- التواتي بن التواتي، المدارس اللسانية في العصر الحديث ومناهجها في البحث، دار الوعي، ط2، الجزائر، 1344هـ /2012م، ص 85.

1-2- وفاته:

وفاة علامة العرب عبد الرحمن الحاج صالح خسارة كبيرة للعرب، فلقد رحل إلى جوار ربّه "يوم 5 مارس/ آذار 2017 بمستشفى عين النعجة في العاصمة الجزائرية، عن عمر ناهز 90 عاما. رحمة الله عليه وأدخله فسيح جناته"[1]، ولقد دفن يوم الاثنين 6 مارس 2017م في مقبرة دالي إبراهيم في العاصمة الجزائرية.

1-3- الوظائف والمسؤوليات:

يعتبر عبد الرحمان الحاج صالح علامة مضيئة في تاريخ الأمة العربية، حيث قضى حياته باحثا وعاشقا للّغة العربية، وطوال حياته تولى الحاج صالح العديد من الوظائف والمسؤوليات، على الرغم من تقدمه في السن فلقد "أنشأ عام 1980م فرع ماجستير علوم اللسان، قبل أن يتم تعيينه عضوا مراسلا بمجمع اللّغة العربية بالقاهرة، ثم انتخب عضوا عاملا به عام 2003م .وكان عضوا بارزا في كل من مجمع اللغة العربية دمشق (1978م)، وفي مجلس اللغة العربية بغداد (1980م)، وفي مجلس اللغة العربية عمان (1984م)، كما انتخب عضوا في عدة مجالس علمية ودولية. وفي عام (2000م)، عيّن عبد الرحمن الحاج صالح رئيسا للمجمع الجزائري للغة العربية، إضافة إلى عمله أستاذا وباحثا في جامعة الجزائر، كما شغل أيضا منصب رئيس اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية في الجزائر، وترأس مشروع الذخيرة اللغوية الذي أسسه"[2]. فيمكن القول إن مسيرة عبد الرحمان الحاج صالح العلمية حافلة بالإنجازات والمحطات التي جعلته يكتب اسمه من ذهب.

---

[1]- عبد القادر بوزياني، جهود عبد الرحمن حاج صالح في مجال اللسانيات المعاصرة، مجلة موازين، ص12.

[2]- المرجع نفسه، ص11.

1-4- مؤلفاته:

طيلة مسيرة العلاّمة العلمية ألّف عبد الرحمن الحاج صالح العديد من البحوث والدراسات، نشرت في مختلف المجالات سواء في ميدان اللسانيات أو اللّغة العربية، وبمختلف اللّغات أي لم تقتصر على اللّغة العربية فقط، بل ثمة مؤلفات نشرت باللّغة الفرنسية والإنجليزية أيضا، لأنها ليست موجهة للعرب وحدهم بل موجه لغير العرب فلقد " ألف خمسة كتب منشورة: السماع اللّغوي العلمي ومفهوم الفصاحة /بحوث ودراسات في علوم اللسان / بحوث ودراسات في اللسانيات العربية / علم اللسان العربي وعلم اللسان العام منطق العرب في علوم اللسان"[1]. بالإضافة إلى معجم علوم اللّسان، النظرية الخليلية مفاهيمها الأساسية، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، السماع اللّغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة... الخ، إضافة إلى العديد من المقالات المنشورة.

1-5- محاضراته:

لقد ألقى الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح العديد من المحضرات، من خلال مشاركته في مؤتمرات مجمع اللّغة العربية ومن أهم هذه الحاضرات:

- " أصول تصحيح القراءة عند مؤلفي كتب القراءات وعلوم القرآن قبل القرن الرابع الهجري (مجلة المجمع ج90).

- الجوانب العلمية المعاصرة لتراث الخليل وسيبويه (مجلة المجمع ج92).

[1]- سليمة قسمية، النظرية الخليلية عبد الرحمن الحاج صالح – جذورها التاريخية وتطبيقاتها اللسانية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد بوضياف المسيلة، كلية الآداب واللغات، قسم اللغة والأدب، 1437-1438هـ / 2016-2017م، ص45.

- تأثير الإعلام المسموع في اللّغة العربية، وكيفية استثماره لصالح العربية (مجلة المجمع ج 94).

- تأثير النظريات العلمية اللّغوية المتبادل بين الشرق والغرب : إيجابياته وسلبياته (مجلة المجمع ج 96).

- المجمع العربي والاستعمال الحقيقي للغة العربية (مجلة المجمع ج 98).

- حوسبة التراث العربي والإنتاج الفكري العربي في ذخيرة محسوبة واحدة كمشروع

قومي مجلة المجمع ج 103"[1].

1-6- أهم الجوائز التي تحصل عليها:

عبد الرحمن الحاج صالح نال العديد من الجوائز والتقديرات، وذلك في سبيل تكريس حياته من أجل رفع مستوى اللغة العربية، ومن أهم الجوائز التي تحصل عليها: "جائزة الملك فيصل بن عبد العزيز العالمية للغة العربية وآدابها في طبعتها الثانية والثلاثين سنة 2010م وكان ذلك يوم الثلاثاء 9 مارس 2010م.....ولقد نال الجائزة تقديرا لجهوده العملية المتميزة في تحليله للنظرية الخليلية الحديثة وعلاقتها بالدراسات اللسانية المعاصرة، ودفاعه عن أصالة النحو العربي، وإجرائه مقارنات علمية بين التراث ومختلف النظريات في هذا الموضوع"[2]. وهو أول جزائري يفوز بهذه الجائزة.

[1]- وردة سخري، الجهود اللسانية عند الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح من خلال "بحوث ودراسات في علوم اللسان، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة باتنة 1، كلية اللغة والأدب العربي والفنون، قسم اللغة العربية وآدابها،1436-1437ه/2015-2016م، ملاحق، ص6-7.

[2]- مشوار سميرة، قراءة تحليلية لكتاب "منطق العرب في علوم اللسان" لعبد الرحمن الحاج صالح، ص6.

2 –جهود عبد الرحمان الحاج صالح:

يعتبر عبد الرحمن الحاج صالح موسوعة في العلم والمعرفة، له عدة أعمال قدّمها في سبيل تطوير اللغة العربية أهمها:

2–1– النظرية الخليلية الحديثة:

لقد انقسم العلماء والباحثون في التعامل مع التراث إلى ثلاثة فرق؛ فمنهم من يرى أن التراث لا قيمة له ولا فائدة منه، ومنهم من يرى أن التراث ذو أهمية وقيمة ولم يتجاوزه الزمن، ومنهم من وافق بين القديم والجديد، "وخير من يمثل هذا الموقف هو الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح الذي– بحسب تعبير مازن الوعر وهو أحد طلبة الحاج صالح –: يعتبر(الباحث الحاج صالح) ظاهرة فريدة من نوعها في الوطن العربي، لأنه تتلمذ حتى مرحلة الدكتوراه في جامعة الأزهر، فهضم وفهم النظرية اللغوية التراثية القديمة، وبعدها ذهب إلى جامعة باريس فتتلمذ على أساتذتها في موضوع اللسانيات الحديثة، فهضمها وفهمها على نحو دقيق جدا، وبذلك استطاع أن يعالج بعض القضايا اللّغوية المعاصرة ذات الإشكاليات المعرفية"[1]. وأسفرت هذه الدراسة عن تأسيس نظرية جديدة سمّاها؛ النظرية الخليلية الحديثة فلقد عرّفها صالح بلعيد "هي نظرية لسانية معاصرة تدعو إلى ضرورة الرجوع إلى التراث العلمي اللّغوي الأصيل، والنظر إلى ما تركه العلماء الأوائل المبدعون، وتفهم ما قالوه من الحقائق العلمية لفهم أسرار فقه اللّغة العربية، وإجراء مقارنة نزيهة بين

[1]– معالي هاشم علي أبو المعالي، الاتجاه التوافقي بين لسانيات التراث واللسانيات المعاصرة الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح أنموذجا، جزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، جامعة بغداد، كلية التربية للبنات، قسم اللغة العربية، ذو الحجة 1435هـ/ تشرين الأول، 2014م، ص19.

نظرية النحاة العرب الأولين والنظريات اللسانية الحديثة التي ظهرت في الغرب"[1]. فالنظرية الخليلية الحديثة تجمع بين ما هو قديم وبين ما هو حديث.

وعبد الرحمن الحاج صالح يصفها بأنّها "منتقى للآراء والنظريات التي أثبتها النحاة العرب الأولون خاصة الخليل بن أحمد وفي الوقت نفسه مشاركة ومساهمة للبحث اللّساني في أحدث صورة وخاصة البحث المتعلق بتكنولوجيا اللّغة"[2]. إذن هي ربط التراث بالحديث والمزج بينهما، ويرى التواتي بن التواتي أنّ النظرية الخليلية الحديثة "مدرسة أصلية تعتمد على الفكر اللّغوي العربي بدون تعصب ولا تبعية ويتزعمها عالم اللّسانيات العربية العلامة عبد الرحمن الحاج صالح"[3].

ظهرت النظرية الخليلية الحديثة إلى الوجود سنة 1979م في الأطروحة التي نال بها شهادة الدكتوراه فقد " كان عنوان الرسالة: علم اللسان العربي وعلم اللسان العام. دراسة تحليلية لنظرية المعرفة العلمية عند الخليل وأتباعه، وهو عنوان جذاب وغير مألوف بالنسبة لجمهور علماء اللّسان في أوروبا والولايات المتحدة"[4]. وللنظرية الخليلية الحديثة منطلقان هما:

– لا يفسر التراث إلا التراث.

– أن التراث العربي في العلوم الإنسانية عامة واللّغوية خاصة؛ ليس طبقة واحدة من حيث الأصالة والإبداع فهناك تراث من تراث.

---

[1]– صالح بلعيد، اللغة العربية العلمية، دار هومه، د ط، بوزريعة، الجزائر،2003م، ص208.

[2]– عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، موفم للنشر، د ط، الجزائر، 2012، ج1، ص208.

[3]– التواتي بن التواتي، المدارس اللسانية في العصر الحديث ومناهجها في البحث ، ص85.

[4]– عبد الكريم جيدور، نظرية العامل النحوي وتعليمية النحو العربي: مفهومه في النظرية الخليلية وتطبيقاتها في تعليمية النحو، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة قاصدي مراح ورقلة، كلية الآداب واللغات، قسم اللغة والأدب العربي، 2012/2011م، ص17-18.

أما عن تسميتها فقد "تبدو تسمية النظرية الخليلية في ظاهرها، نسبة إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي وحده دون غيره، وإنما نسبت إليه لأنه هو الأسبق في استعمال المفاهيم الرياضية لضبط نظام اللغة، ووضع علم اللّغة واختراع الشكل ووضع الحركات على الحروف ووضع معجم العين "[1]. أي نسبت إلى الخليل لأنه السبّاق إلى وضع مفاهيم لنظام اللغة، ووضع معجم العين.

أما الشريف بوشحدان يرى أن " النظرية الخليلية هي رمز للتراث العربي الأصيل؛ الذي يجسدّه اللّغوي العربي الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ) ومن سلك نهجه من العلماء الأفذاذ أمثال سيبويه (ت 180هـ) والأخفش الأوسط (211هـ)"[2].

فالنظرية الخليلية الحديثة لا تتجاهل التراث العربي، ولا تتجاهل اللسانيات الحديثة بل هي تتوسطهما؛ فتقوم بقراءة التراث العربي ومّا تركه الخليل بن أحمد الفراهيدي، ومن سلك نهجه لكن بصبغة حديثة بالاعتماد على اللسانيات الحديثة. وتعتمد النظرية الخليلية الحديثة على مجموعة من المفاهيم والمبادئ الأساسية هي:

"– مفهوم الاستقامة وما إليها وما يترتب على ذلك من التفريق المطلق بين ما يرجع إلى اللفظ وبين ما هو خاص بالمعنى.

– مفهوم الانفراد في التحليل وما يتفرع من هذا المفهوم.

– مفهوم الموضع والعلامة العدمية.

---

[1]– محمد الأمين هراكي، الدرس اللساني وخصائصه عند عبد الرحمن الحاج صالح، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الآداب واللغات، قسم الآداب واللغة العربية، 1433هـ-1434/2012- 2013م، ص65.

[2]– الشريف بوشحدان، النظرية الخليلية وسبل ترقية تعليم اللغة العربية فيما قبل الجامعة، مجلة التواصل في اللغات والآداب، جامعة باجي مختار عنابة، قسم اللغة العربية وآدابها، العدد 31، سبتمبر 2012م، ص106.

- مفهوم اللفظة والعامل"[1].

2-2- الذخيرة اللّغوية:

يدلّ مشروع الذخيرة اللّغوية على ذكاء وبراعة عبد الرحمن الحاج صالح، فالذخيرة اللغوية "بنك آلي من النصوص العربية القديمة والحديثة مما أنتجه الفكر العربي فهو ديوان العرب في عصرنا، حيث سيكون آليا أي محسوبا على شبكة الأنترنت وهو بنك نصوص لابنك مفردات أي ليس مجرد قاموس، بل مجموعة من النصوص"[2]. فالذخيرة اللغوية تتمثل في إدراج العديد والكثير من النصوص والكتب، في مختلف العلوم في الحاسوب أي إنشاءGoogle عربي، ولم تقتصر على النصوص والكتب الحديثة بل القديمة أيضا فهي تعتبر قاموس جامع للنصوص.

عرض عبد الرحمن الحاج صالح مشروع الذخيرة اللّغوية " في مؤتمر التعريب الذي انعقد بعمان في 1986م ...ثم عرضت الجزائر على المجلس التنفيذي للمنظمة العربية والثقافية والعلوم هذا المشروع في ديسمبر 1988م فوافق أعضاؤه على تبنيه في حدود إمكانيات المنظمة"[3] ويتمثل محتوى الذخيرة اللغوية في:

" 1- التراث العربي في 90% منه وستدخل فيه كل ما لم ينشر بعد تحقيقه.

2- ما يصدر باللغة العربية في زمننا مما له قيمة في جميع الميادين العلمية والتقنية والأدبية، وغير ذلك مما يفيد

---

[1]- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص217-118.

[2]- محمد الأمين هراكي، الدرس اللساني وخصائصه عند عبد الرحمان الحاج صالح، ص79.

[3]- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص395.

الاختصاصيين وجمهور المثقفين.

3- ما يصدر من البحوث في المجلات العالمية المتخصصة كـ Nature و Science وغيرها منقولا إلى اللّغة العربية (بعد صدورها بشهر أو أكثر).

4- الموسوعات العربية الهامة.

5- ما تحتوي عليه مناهج التعليم الابتدائي والثانوي والعالي، في مختلف مستوياتها ومراحلها على شكل أسئلة وأجوبة وتعليقات وشروح بكل ما يمكن أن يرافق ذلك من الصور والرسوم التقنية وغير ذلك.

6- أحسن ما ينشر في الصحف ويبث في التلفزة من الحياة الاجتماعية العربية زيادة على المحاضرات الهامة"[1] والذخيرة اللّغوية كغيرها من المشاريع لديها أهداف تسعى إلى تحقيقها ومن هذه الأهداف:

"- الذخيرة كبنك معلومات آلي: أي تمكين الباحث العربي أيا كان وأينما كان، من العثور على معلومات شتى من واقع استعمال العربية بكيفية آلية وفي وقت وجيز.

- الذخيرة كمصدر لمختلف المعاجم والدراسات، أي يستخرج من هذا البنك العديد من المعاجم نذكر منها: المعجم الآلي الجامع لألفاظ العربية المستعملة، المعجم الآلي للمصطلحات العملية والتقنية المستعملة بالفعل، المعجم التاريخي للغة العربية..."[2].

[1]- عبد الحليم معزوز، تأصيل اللسانيات العربية عند تمام حسان وعبد الرحمن الحاج صالح دراسة إبستمولوجية في المرجعية والمنهج، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة باتنة 1، كلية اللغة والأدب العربي والفنون، قسم اللغة والأدب العربي، 1437-1438هـ/2016-2017م، ص240.

[2]- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص396-398، بتصرف.

من أهم ما يتميز به مشروع الذخيرة اللّغوية أنه "يتميز بالشمولية بحيث يساعد الباحث على ضبط مختلف سياقات المفردات لأنه مشروع يضم الملايين من السياقات المختلفة الأغراض والأزمنة وتغطيتها بذلك لغالب الحاجات ليستعين به اللّغوي والمؤرخ والعالم الاجتماعي والجغرافي وغيرهم لغزارة المادة اللغوية الاجتماعية المجمعة لاختلاف العصور والأماكن والأغراض ولسهولة العثور على المبتغى"[1].

2-3- صناعة المعاجم:

يعتبر المعجم المرآة العاكسة لحالة الأمم الثقافية والفكرية والحضارية، فالمعاجم تحمل العديد من ألفاظ اللّغة ومعانيها، وهذا الأمر يتعذر على أي شخص مهما كان واسع الاطلاع أن يحيط به، فعبد الرحمن الحاج صالح اهتم بالمعاجم لأهميتها بالتالي " فالمعجم الذي ركز عليه العلامة عبد الرحمن الحاج صالح جهوده هو الوعاء اللّغوي الذي تلتقي فيه مختلف أنماط الحضارة لأي مجتمع بشري، ودليل معارفه، وخبراته وتجاربه التي مرّ بها"[2]. فمعرفة حضارة مجتمع بشري ما تعرف من خلال معاجمها.

وأهمّ جهد ومساهمة قام بهما العلامة عبد الرحمن الحاج صالح في مجال الصناعة المعجمية: "إعداد المعجم الموحد لمصطلحات اللسانية سنة 1989م، حيث أشرف مكتب تنسيق التعريب التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، على وضعه بالتعاون المثمر مع معهد العلوم اللّسانية والصوتية ويندرج صدور هذا المعجم في إطار سلسلة من المعاجم الموحدة التي دأب مكتب تنسيق التعريب على وضعها،

---

[1]- أحمد بناني، مريم يناني، دور عبد الرحمن الحاج صالح في تطوير تعليم اللغة العربية، مجلة أفاق علمية، المركز الجامعي تمنراست، مجلد1، ع 4، 2019م، ص550.

[2]- محمد سيف الإسلام بوفلاقة، اللسانيات الحاسوبية واشكالات المنهج والأنظمة في ميزان البحث- معالجة تحليلية لرؤى علمية عربية متميزة، الممارسات اللغوية، جامعة عنابة، مجلد 11، العدد02، جوان 2020م، ص53.

والهدف من ذلك هو الوصول إلى لغة علمية عربية واحدة تستعمل في المصطلح الواحد حتى تستجيب لحاجات التعليم"[1].

2-4- الترجمة:

تعتبر الترجمة فن مستقل بحد ذاته، فبفضلها تتواصل البشرية وتستفيد من خبرات بعضها البعض، وعبد الرحمن الحاج صالح كانت له مساهمة عظيمة في مجال الترجمة، فهو يرى أن الترجمة من أهم وسائل الرقي اللّغوي ورقي الأمم في جميع المجلات حيث "قام الأستاذ بترجمة كتاب (الأمثال الشعبية الجزائرية) للأستاذ قادة بورن، الذي يحوي على 1010 مثلا من الواقع الجزائري، مع ذكر المقصود الذي يضرب من أجله كل مثل، أو الأصل الحقيقي الذي صيغ عليه المثل، والكتاب مطبوع في ديوان المطبوعات الجامعية سنة 1987م"[2].

2-5- المصطلحات:

يشكل المصطلح أهمّ قضايا اللّغة العربية المعاصرة، وكذا التواصل الحضاري بين اللّغة العربية وغيرها من اللّغات الأخرى؛ وعبد الرحمن الحاج صالح كانت له جهود ومساهمة في مجال المصطلحات وهذه الجهود تتمثل في:

"- إعداده لمعجم مصطلحات الإعلاميات (عربي – فرنسي) سنة 1972 مطبوع.

---

[1]- خيرة بلجيلالي، إسهامات عبد الرحمن الحاج صالح في ترقية اللّغة العربية، مجلة حوليات التراث، جامعة مستغانم، العدد 17، 2017م، ص66.

[2]- عدة بن يوسف حياة، الذخيرة اللغوية عند الحاج عبد الرحمن الحاج صالح، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، كلية الأدب العربي والفنون، قسم الأدب العربي، 2018 -2019م، ص12-13.

– معجم مصطلحات علم اللّسان. مطبوع بالرونيو (عربي – فرنسي).

–المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات – وهو معجم صادر عن الأليسكو سنة 1990م وله مساهمات فعالة وكبيرة.

– مسائل في مصطلحات التجويد لفضيلة الشيخ جلال الحنفي والإجابة عنها: وقد أجاب عن عشرة مسائل ذات صلة بقضايا الصوتيات القديمة وربطها بالصوتيات الحديثة"[1].

2–6– الأصول:

مجال الأصول كذلك كان له حظّ في دراسات الحاج صالح فهو يرى أن "الأصالة اللّغوية التي تقابل في الحقيقة التقليد أيا كان المقلد المحتذى به، ...سواء أكان العلماء العرب القدامى أم العلماء الغربيين إذا الأصيل هو الذي لا يكون نسخة لغيره مهما كان المكان والزمان"[2].

2–7– التعليميات:

لقد اهتم عبد الرحمن الحاج صالح بمجال التعليم اهتماما كبيرا وبالغا، حيث كان أثره واضحا وبارزا، فقد " كان ينتقد منهجية تلقين الدروس، ويقدّم البدائل النوعية التي ترقى لدرس لأن يكون محبوبا ومفهوما، فنراه يكتب في الأسس العلمية اللّغوية لبناء مناهج اللّغة العربية في التعليم ما قبل الجامعي، وفي الأسس

[1]– سعاد شرفاوي، التفكير النحوي عند عبد الرحمن الحاج صالح، مذكرة من متطلبات شهادة الماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الآداب واللغات، قسم اللغة والأدب العربي، 2009-2010، ص14.

[2]– مشوار سميرة، قراءة تحليلية لكتاب منطق العرب في علوم اللسان لعبد الرحمن الحاج صالح، ص7.

العلمية لتطوير تدريس اللّغة العربية، وفي علم تدريس اللغات والبحث العلمي في منهجية الدرس اللغوي، وحركة التقريب في النظام التعليمي في الجزائر"[1].

ومن أهم المجهودات التي قام بها عبد الرحمن الحاج صالح في مجال التعليم تأسيسه " فرق بحث في مجال الديداكتيك، مستخدما فيها طرائق تبليغ النحو العربي القديم، بتطبيق مبادئ النظرية الخليلية الحديثة وخطواتها الإجرائية في الدرس اللغوي الحديث "[2].

2-8- اللّسانيات:

عبد الرحمن الحاج صالح عالم لغوي لساني، يعتبر من الأوائل الذين عرّفوا القارئ العربي بركائز وأساسيات اللّسانيات الغربية، بحيث أنجز بحوثا في علوم اللسان واللسانيات التربوية مبينا أن اللّسان البشري يتميز بمجموعة من الخصائص " فقد أقرت الظواهر اللسانية ما يلي:

- اللّسان أداة للتبليغ.
- اللّسان ظاهرة اجتماعية.
- لكل لسان خصائص من حيث المادة والصورة.
- اللّسان في حد ذاته نظام من الأدلة.
- للّسان منطقه الخاص به.
- اللسان وضع واستعمال ثم لفظ ومعنى في كل من الوضع والاستعمال للبنى اللغوية مستوى من التحليل غير مستوى الوضع وغير مستوى الاستعمال"[1].

---

[1]- عدة بن يوسف حياة، الذخيرة اللّغوية عند الحاج عبد الرحمن الحاج صالح، ص11-12.

[2]- سعاد شرفاوي، التفكير النحوي عند عبد الرحمن الحاج صالح، ص12.

2-9- جهوده في خدمة وترقية اللّغة العربية على أسس علمية:

عبد الرحمن الحاج صالح عاش حياته عاشقا وباحثا في اللّغة العربية، حيث كرس حياته في سبيل تطوير لغته ومن جهوده:

" - نقد الواقع اللّغوي والوضع الراهن لتعليم اللغة العربية.

- تركيز البحث في كيفيات اكتساب اللّغة العربية واكتسابها.

- اصلاح تدريس العربية قوامه اصلاح الملكة اللغوية وتنميتها.

- اعتماد منهجية لتحليل اللّغة العربية تقوم على ضرورة التمييز بين ما يعود إلى اللّفظ وما يعود إلى استعماله"[2].

وختاما، عبد الرحمن الحاج صالح مفخرة للعرب عامة وللجزائر خاصة، فهو قامة في علوم اللّغة واللّسانيات، وإن صح التعبير فهو خليل الجزائر، عاش حياته خادما للغة العربية، مجاهدا في سبيلها، عارفا بأسرارها.

[1]- سليمان بوراس، النظرية الخليلية مفهومها ومبادئها، ص246-247.

[2] - الشريف بوشحدان، النظرية الخليلية الحديثة وسبل تعليم اللغة العربية فيما قبل الجامعة، ص 107-111، بتصرف.

الفصل الأول:

القيـــــــاس النحوي

المبحث الأول: القياس في التراث العربي.

1- مفهوم القياس:

يعدّ موضوع القياس من أهم الموضوعات وأشملها في أصول النحو العربي، بحيث ظهرت فيه عبقرية وعلمية نحاة العربية، من حيث طرائقهم في النظر في المسائل النحوية، وامتيازهم بالفطنة والاقتدار. والكثير من الكلمات تبقى مبهمة إلى حين توضيح محتواها، خاصة تلك الكلمات التي تحمل أكثر من وجه في المعنى، ولا بدّ من العودة إلى المعاجم لتفسير معناها وفهمها، فتفسير المصطلحات في اللّغة والاصطلاح هي الوسيلة التي تساعد في فهم الكلمات والقدرة على التمييز في معناها.

1-1- القياس في اللّغة:

لا شكّ أن التعريف اللّغوي هو المفتاح والسبيل الذي يسمح لأي دارس بالولوج لعالم القياس، فقد عرّفه الجوهري (ت393هـ) في معجمه الصحاح بقوله: " قست الشيء: قدّرته على مثاله. ويقال بينهما قيس رمح وقاس رمح، أي: قدر رمح. وقيس: أبو قبيلة من مضر، يقال: تقيّس فلان: إذا تشبّه بهم أو تمسك منهم بسبب، إما بحلف، أو بجوار، أو ولاء"[1]، أي التشبيه والمساواة، ففلان لا يقاس بفلان أي لا يساويه.

وورد في معجم لسان العرب لابن منظور(ت711هـ) في قوله:" قيس: قاس الشيء يقيسه قيسا وقياسا، واقتاسه، وقيسه إذا قدّره على مثاله، قال: فَهُنَّ بِالْأَيْدِيْ مُقَيّسَاتُهْ مُقَدّرَاتٌ وَمُخَيّطَاتُهْ. والمقياس

[1]- أبو نصر إسماعيل بن حمّاد الجوهري، الصحاح، تح: محمد محمد تامر، أنس محمد الشامي، زكريا جابر أحمد، دار الحديث، د ط، القاهرة، 1430هـ - 2009م، مادة قيس.

المقدار"[1]. فالقياس هو ردّ الشيء إلى نظيره بتقدير أحدهما على مثال الآخر.

وذهب الفيروزآبادي (ت817هـ) في القاموس المحيط إلى أن:" قيس: قاسه بغيره، وعليه يقيسه قيسا وقياسا واقتاسه: قدّره على مثاله فانقاس. والمقدار: مقياس. وقيس رمح، بالكسر، وقاسه: قدره"[2]، إذن يفهم من كلام ابن منظور بأن القياس هو تقدير شيء على شيء آخر وتسويته به، ولذلك سمي المقدار أي المكيال مقياسا.

وتفيد هذه المعاني اللّغوية لكلمة قياس في أنه يطلق على التقدير والمساواة والتشبيه. ويطلق على إرادة معرفة مقدار الشيء.

1-2- القياس في الاصطلاح:

يعتبر القياس من أهم أسس أصول النحو العربي، فهو المبدأ الثاني من مبادئه، فلسنّ وصياغة وبناء القوانين والقواعد لابد من القياس، فبفضله يثرى قاموس اللّغة مفرداتٍ وجملا، وبفضله تواكب اللغة العربية كل جديد في جميع الميادين والمجالات.

لقد عرّف الرماني (ت384هـ) القياس على أنه "الجمع بين أول وثان يقتضيه في صحة الأول صحة الثاني وفي فساد الثاني فساد الأول"[3]. يفهم من تعريف الرماني أن القياس عبارة عن الجمع بين الأصل (المقيس عليه) والفرع (المقيس)، وذلك لوجود علاقة تربطها ببعضها البعض، فإذا صح الأول صح الثاني.

---

[1]- محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، دار صادر، د ط، بيروت، د ت، ج6، مادة قيس.

[2]- مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، القاموس المحيط، تح: أنس محمد الشامي وزكريا جابر أحمد، دار الحديث، د ط، القاهرة، 1429هـ - 2008م.

[3]- زينب فرحان الطريمات، الأصول النحوية عند ابن برهان العبكري في كتابه شرح اللمع، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير، جامعة موته، قسم اللغة العربية وآدابها، 2005م، ص69.

وإذا فسد الثاني فسد الأول فمثلا المقدمات والنتائج فإذا صحّت المقدمات صحّت النتائج، وإذا فسدت النتائج دلّت على فساد المقدمات.

أما القياس عند ابن الأنباري (ت577هـ) فإنه "عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل: هو حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع"[1]. يتضح من تعريف ابن الأنباري أن القياس هو إلحاق حكم الفرع على الأصل بسبب اشتراكهما في علة، فمثلا نائب الفاعل يمثل الفرع حكم عليه بالرفع قياسا وتقديرا على الفاعل الذي يمثل الأصل، وذلك لاشتراكهما في علة الإسناد.

والقياس عند سعيد جاسم الزبيدي هو "حمل مجهول على معلوم، وحمل ما لم يسمع على ما سمع، وحمل ما يجد من تعبير على ما اختزنته الذاكرة وروعته من تعبيرات وأساليب كانت قد عرفت أو سمعت"[2]. أي الحاق المجهول الذي لم يسمع على المعلوم الذي سمع عن العرب الفصحاء؛ كما أن القياس ركز كثيرا على السماع.

في حين عرّف السيوطي(ت911هـ) القياس على أنه "علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب"[3]. فالقياس عنده هو استخراج القواعد بعد تتبع كلام العرب، حيث كانوا يقيسون كلاما على آخر من كلام العرب.

أما القياس عند محمد جمعة الشامي هو "محاكاة العرب في طرائقهم اللّغوية، وحمل كلامنا على كلامهم في صوغ أصول المادة وفروعها وضبط الحروف وترتيب كلماتها"[1]. فالقياس إذن هو تقليد العرب في مذاهبهم اللّغوية واسقاط كلامنا على كلامهم لبناء القاعدة.

---

[1]- أبو البركات عبد الرحمان كمال الدين بن محمد الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، تح: سعيد الأفغاني، دار الفكر، ط2، بيروت، 1391هـ – 1971م، ص93.

[2]- سعيد جاسم الزبيدي، القياس في النحو العربي نشأته وتطوره، دار الشروق، ط1، عمان –الأردن، 1997، ص17.

[3]- جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول في أصول النحو، تح، عبد الحكيم عطية، دار البيروني، ط2، 1427هـ – 2006م، ص79.

وذهب تمام حسان إلى أن القياس في "عرف النحاة إما من قبيل القياس الاستعمالي، وإما من قبيل القياس النحوي، والأول هو انتحاء كلام العرب، وبهذا المعنى لا يكون نحوا بل تطبيقا للنحو...وهذا القياس وسيلة كسب اللّغة في الطفولة، وهو كذلك مما يطبقه مجمع اللّغة في صوغ المصطلحات وألفاظ الحضارة... أما القياس الثاني فهو النحو كما يراه النحاة، وإذا كان الأول هو الانتحاء، فإن الثاني هو النحو"[2]. فالقياس عند تمام حسان على ضربين: قياس استعمالي ويتمثل في تتبع كلام العرب وهو الوسيلة التي يستعملها الطفل من أجل اكتساب اللغة، وقياس نحوي يتمثل في قياس الأحكام والقواعد.

نستنتج في الأخير أن هذه التعاريف متقاربة من حيث جعل المسموع أصلا في القياس، فالقياس إذن هو حمل الكلمات التي لم تسمع من قبل وليس لها حكم على ما سمع من قبل لاشتراكهما في علة، فاللّغة العربية لم تسمع بجميع ألفاظها وكلماتها وجملها.

2- القياس عند القدماء:

2-1- القياس: النشأة والتطور:

القياس قديم في العربية، فلقد ظهر مبكرا في أحضان الناطقين بالعربية، ليكون وسيلة لمجاراة العرب في كلامهم والنّسج على منوالهم." فقد نشأ القياس نشأة فطرية، وبمسائل محدودة تلتقي فيه الأمور المتشابهة والظواهر المتقاربة في النصوص التي انحدرت إليهم، ثم تستنبط من هذه الأشباه والنظائر مقاييس وأصول وأحكام"[3]، ونشأ عبر ثلاث مراحل ألا وهي: مرحلة النشأة ثمّ مرحلة المنهج، وأخيرا مرحلة التنظير.

---

[1]- محمد جمعة الشامي، القياس في اللّغة من خلال نماذج من كتاب إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس، مجلة جامعة سبها، كلية الآداب، قسم اللغة العربية وعلوم القرآن، مجلد9، العدد3، 2010م، ص70.

[2]- نقلا عن محمد حسن عبد العزيز، القياس في اللّغة، دار الفكر العربي، ط1، القاهرة، 1415هـ/1995م، ص20.

[3]- سعيد جاسم الزبيدي، القياس في النّحو العربي نشأته وتطوره، ص18.

2-1-1- مرحلة النشأة:

قال ابن سلاّم الجمحي(232هـ):" كان أول من أسّس العربية وفتح بابها، وأنهج سبيلها، ووضع قياسها أبو الأسود الدؤلي"[1]، فأبو الأسود الدؤلي(ت69هـ) هو المؤسس الأول للقياس، ثمّ تبعه أبو اسحاق الحضرمي،" كما ورد لفظ (القياس) مقترنا بعبد الله بن أبي اسحاق الحضرمي(ت205هـ) الذي كان أول من بعج النحو ومد القياس والعلل...وكان أشد تجريدا للقياس والمراد هنا بالقياس: القاعدة النحوية، ومدى اطرادها في النصوص اللّغوية مروية، أو مسموعة، وتقويم ما يشذ من نصوص اللّغة عنها"[2]، ثمّ تبعه تلميذه عيسى بن عمر الثقفي(ت149هـ).

2-1-2- مرحلة المنهج:

يعدّ الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت173هـ) من أبرز العلماء والنحاة في هذه المرحلة فلقد" أصبح القياس أصلا في الدّرس النحوي، وما يعرض من أموره عند الخليل الذي أكثر منه"[3]، ولعل ما بثه سيبويه في كتابه من آراء تشير إلى أنه كان ذا فكر رياضي قياسي، وقد" نعته ابن جني (كاشف قناع القياس في علمه)، كما أجمع مترجموه على وصفه بأنه كان الغاية في تصحيح القياس واستخراج مسائل النحو وتعليله. فبلغ القياس على يديه ويدي تلميذه سيبويه ذروة نمائه"[4]، فلا يمكننا إنكار الدّور البارز والفعّال الذي قام

---

[1]- صالح محمد أبو صيني، القياس النحوي في كتاب سيبويه، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة اليرموك، دائرة اللغة العربية، 1410هـ - 1989م، ص5.

[2]- سعيد جاسم الزبيدي، القياس في النحو العربي نشأته وتطوره، ص18.

[3]- المرجع نفسه، ص19.

[4]- منى إلياس، القياس في النحو مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكريات لأبي علي الفارسي، دار الفكر، ط 1، سوريا – دمشق، 1405هـ - 1985م، ص22.

به الخليل في إرساء وتكامل منهج البحث، بحيث امتدّ وتطور لدى النحويين الذين تلوه، والذي يتمثل في استنباط جملة القواعد والقوانين التي تحكم اللّغة في صياغة ألفاظها وجملها.

2-1-3- مرحلة التنظير:

يمكن القول إن مرحلة التنظير للقياس النحوي بدأت متأثرة بالبحوث الفقهية والأصولية، ويظهر هذا في تأثر ابن الأنباري بهذه البحوث وذلك من خلال مصنفه " لمع الأدلة في أصول النحو"، حيث كان أبو البركات الأنباري(ت577هـ)، متأثرا بالبحوث الفقهية: منهجا وتعريفا وتفريعا، فيكون القياس لديه تقدير الفرع بحكم الأصل، فصار القياس ذا حد وشروط وأركان، وأصبح دارس النحو- فضلا عن غيره من الدارسين- يحس أنه يقرأ الفقه وأصوله منقولين نقلا إلى النحو وأصوله...فكانت هذه المرحلة نهاية للدرس النحوي، وما أصابه فيها من جمود وعقم"[1]، وكان الأنباري شديد التعلّق بالقياس فقد ردّ على منكريه بقوله:" اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق، لأن النحو كله قياس، ولهذا قيل في حده: النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو، ولا نعلم أحدا من العلماء أنكره لثبوته بالدلائل القاطعة والبراهين الساطعة"[2].

فالقياس لم ينشأ دفعة واحدة، وإنما مرّت نشأته بثلاث مراحل: مرحلة النشأة، وبعدها مرحلة المنهج، وأخيرا مرحلة التنظير، كما كانت نشأته مصاحبة لنشأة النحو.

---

[1]- سعيد جاسم الزبيدي، القياس في النحو العربي نشأته وتطوره، ص19 - 20.

[2]- ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، ص95.

2-2- أركان القياس:

يقوم القياس على أربعة أركان وهي: الأصل والفرع والعلّة والحكم. يقول ابن الأنباري:" ولا بد لكل قياس من أربعة أشياء: أصل(المقيس عليه)، وفرع(المقيس)، وعلة وحكم، وذلك مثل أن تركب قياسا في الدلالة على رفع ما لم يسم فاعله فتقول: اسم أسند الفعل إليه مقدما عليه، فوجب أن يكون مرفوعا قياسا على الفاعل، فالأصل هو الفاعل والفرع هو مالم يسم فاعله، والعلة الجامعة هي الإسناد، والحكم هو الرفع، والأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل، وإنما أجرى على الفرع الذي هو ما لم يسم فاعله بالعلة الجامعة التي هي الإسناد، وعلى هذا النحو كل قياس من أقيسة النحو"[1].

أ) المقيس عليه:

وهو الركن الأول" والمقيس عليه عند النحاة هو النصوص اللغوية المنقولة عن العرب، سواء كان النقل بواسطة السماع أم الرواية، وسواء كانت الرواية عن طريق المشافهة أم التدوين، وكذلك القواعد النحوية التي وضعها النحاة بعد ملاحظة هذه النصوص. ثم إن المقيس عليه أحد أمور ثلاثة: لأنه إما أن يكون كثيرا مطردا، أو قليلا لا يطرد، أو شاذا"[2]، فالمقيس عليه هو الأصل الذي نقيس عليه الفرع؛ فإما أن يكون مطردا أي متتابعا مستمرا، أو قليلا غير مطرد أو شاذا أي متفرّقا ومتفرّدا.

ب) المقيس:

وهو الركن الثاني،" وهو المحمول على كلام العرب تركيبا، أو حكما،" ألا ترى أنك إذا سمعت

---

[1]- محمد حسن عبد العزيز، القياس في اللغة العربية، ص21 - 22.

[2]- علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص95، بتصرف.

"قام زيد "أجزت أنت "ظرف خالد، وحمق بشر" وكان ما قسته عربيا كالذي قسته عليه، لأنك لم تسمع من العرب أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ومفعول، وإنما سمعت بعضا فجعلته أصلا وقست عليه ما لم تسمع"[1]، و"المقيس نوعان(أ) غير مسموع عن العرب (ب) مسموع غير مطرد"[2].

ت) العلة:

وهي الركن الثالث، "والعلة أحد أنواع الجامع بين المقيس والمقيس عليه، وهي السبب الذي تحقق في المقيس عليه فأوجب له حكما، وتحقق في المقيس أيضا فألحق به فأخذ حكمه. والعلة أنواع ثلاثة: العلة التعليمية، والعلة القياسية، والعلة الجدلية النظرية"[3].

ث) الحكم:

وهو الركن الرابع، "وهو إلحاق المقيس بالمقيس عليه يتضمن إعطاءه حكمه، وإعطاء المقيس حكم المقيس عليه يتضمن- بالضرورة- انتفاء ضد هذا الحكم، ومن هنا فإن الأحكام الناتجة عن القياس تنقسم- عند النحاة- أول الأمر إلى مجموعتين: أحكام واجبة، وأخرى ممنوعة"[4].

---

[1]- نقلا عن الزبيدي، القياس في النحو العربي نشأته وتطوره، ص25.

[2]- تمام حسان، الأصول، ص161.

[3]- علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص108.

[4]- المرجع نفسه، ص114.

2-3- أقسام القياس:

قسّم القياس إلى أنواع متعدّدة وليست على صنف واحد، وذلك لاختلاف الاعتبارات الواردة في تحديد نوعها، فهناك من العلماء والنحاة من يقسّمه إلى: قياس معنوي وقياس لفظي، ومنهم من يقسّمه إلى:

قياس علة، وقياس شبه وقياس طرد، وهناك من يقسّمه إلى: قياس أولى وقياس مساوى وقياس أدنى.

وابن جني(ت392هـ) يرى أن القياس على ضربين: قياس معنوي وقياس لفظي باعتبار اللّفظ والمعنى، فيقول:" هذان الضربان وإن عمّا وفَشَوَا في هذه اللّغة، فإن أقواهما وأوسعهما هو القياس المعنوي...ومثله اعتبارك باب الفاعل والمفعول به، بأن تقول: رفعت هذا لأنه فاعل، ونصبت هذا لأنه مفعول. فهذا اعتبار معنويّ لا لفظيّ. ولأجله ما كانت العوامل اللفظية راجعة في الحقيقة إلى أنها معنوية، ألا تراك إذا قلت: ضرب سعيد جعفرا، فإنّ(ضرب) لم تعمل في الحقيقة شيئا، وهل تحصل من قولك ضرب إلاّ على اللّفظ بالضاد والراء والباء على صورة فَعَلَ، فهذا هو الصوت، والصوت مما لا يجوز أن يكون منسوبا إليه الفعل"[1].

ويذهب ابن الأنباري إلى أن القياس ينقسم إلى ثلاثة أقسام: قياس علة، وقياس شبه، وقياس طرد. فيقول في قياس العلة: " اعلم أن قياس العلة أن يحمل الفرع على الأصل، بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل"[2]، وأما قياس الشبه فقد تحدث عنه في قوله:" اعلم أن قياس الشبه أن يحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل، وذلك مثل أن يدل على إعراب الفعل

[1]- أبو الفتح عثمان ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، د ط، 1331هـ- 1913م، ج1، ص 109.

[2]- ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، ص105.

المضارع بأنه يتخصص بعد شياعه كما أن الاسم يتخصص بعد شياعه، فكان معربا كالاسم"[1]، ويضيف قولا آخر في قياس الطرد:" اعلم أن الطرد هو الذي يوحد معه الحكم وتفقد الإحالة في العلة، واختلفوا في كونه حجة"[2].

وأما السيوطي فيقسّم القياس إلى أربعة أقسام" حمل فرع على أصل، وحمل أصل على فرع، وحمل نظير على نظير وحمل ضد على ضد. وينبغي أن يسمى الأول والثالث: قياس المساوى. والثاني: قياس الأولى. والرابع: قياس الأدْوَن"[3]، فالقياس عنده قياس مساوى وقياس أولى وقياس أدنى، و" القياس فيه مبني على اشتراك المقيس والمقيس عليه في العلة التي يقوم الحكم عليها ويقسم إلى ثلاث أنواع:

1. قياس الأولى: وفيه تكون العلة في الفرع أقوى منها في الأصل.
2. قياس المساوى: وفيه تكون العلة في الفرع والأصل على السواء.
3. قياس الأدنى: وفيه تكون العلة في الفرع أضعف منها في الأصل"[4].

والملاحظ من خلال هذه التعاريف، أن القياس عند ابن جني ينقسم إلى قياس معنوي وقياس لفظي باعتبار اللفظ والمعنى، وأما السيوطي فالقياس عنده أولى ومساوى وأدنى هي نفسها أقسام لقياس العلّة بالذات عند ابن الأنباري، فنجد التقسيمات مختلفة إلاّ أنها مرتبطة ببعضها البعض.

---

[1]- المرجع السابق، ص105- 108.

[2]- المرجع نفسه، ص110.

[3]- جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول في أصول النحو، ص85.

[4]- عفاف حسانين، في أدلة النحو، المكتبة الأكاديمية، ط1، القاهرة، 1996م، ص156.

3- القياس عند المحدثين:

تباينت تعاريف الباحثين المحدثين للقياس حيث كانت لهم آراء مختلفة منه، نعرضها على النحو التالي:

❖ محمد عيد:

يرى محمد عيد أن : "الصوغ القياسي لدى المحدثين عمل يقوم به المتكلم لا النحاة، والمقيس عليه والنظم اللغوية العرفية التي تختزن في ذهن المتكم وشعوره دون مجهود وليست القواعد المحفوظة المقررة، والمقيس هو الحدث الكلامي الذي يتحقق فعلا وليس إخضاع ما ورد من كلمات للقوانين"[1]، فمحمد عيد تأثر بالمنهج الوصفي ورفض الجانب المعياري فهو يرى أنه لا ينبغي إخضاع كل ما ينطق وما يتلفظ به للقياس والقواعد النحوية النظرية، والقياس إذن عمل يقوم به المتكلم لا النحوي، والمقيس عليه هو كل ما يختزنه المتكلم في ذهنه من أنظمة اللّغة، أما المقيس فهو التجسيد الفعلي الواقعي للكلام، "إنّ رفض اتحاد القياس منهجا للبحث ليس رفضا تحكميا بل رفضا يقوم على أسس علمية، ذلك أن اتخاذ القاعدة أساسا ثم فرضها على المفردات عمل يجافي الروح العلمية الصحيحة، لأنه يقوم أساسا على التحكم، إذ يبدأ من النهاية إن صح هذا التعبير، والتحكم لا يتفق في طبيعته مع الروح العلمية"[2].

---

[1]- محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضود علم اللغة الحديث، عالم الكتب، ط4، 141هـ – 1989م، القاهرة، ص99.

[2]- المرجع نفسه، ص99.

❖ عباس حسن:

يعرّف عباس حسن القياس بقوله: "محاكاة العرب في طرائقها اللّغوية، وحمل كلامنا على كلامهم في أصول المادة وتفريعها وضبط الحروف وترتيب الكلمات وما يتبع ذلك"[1]، فيتمثل القياس عنده في تتبّع العرب في طرائقهم اللّغوية، وتقدير كلامنا على كلامهم الفصيح والبليغ.

❖ إبراهيم أنيس:

أمّا إبراهيم أنيس فيقول: "وليس القياس إلا استنباط مجهول من معلوم، فإذا اشتق اللّغوي صيغة من مادة من مواد اللغة على نسق صيغة مألوفة في مادة أخرى، يسمى عمله هذا قياسا. فالقياس اللّغوي هو مقارنة كلمات بكلمات أو صيغ بصيغ أو استعمال باستعمال، رغبة في التوسع اللغوي وحرصا على اطراد الظواهر اللّغوية"[2].

❖ كمال بشر:

ويقول في قضية القياس عند العرب القدامى: " إنهم اتخذوا القياس النطقي لهم منهجا وطريقا من طرائق التفكير في النحو. والقياس في حد ذاته مبدئا مقبول مشروع في كل العلوم، شريطة أن يكون هناك توافق أو تماثل بين المقيس والمقيس عليه في السمات والصفات، وأن يكون المقيس عليه – في اللّغة بالذات – له واقع ووجود يتمثل في الاستعمال الحي للكلام، ولكن علماء العربية بالغوا في تطبيق هذا المبدأ وبالغوا في الالتزام بأحكامه، حتى لقد كانوا يقبلون ما يجيزه القياس المنطقي وإن لم يرد به سماع. ويفضلون لغة قبيلة

---

[1]- مطير بن حسين المالكي، موقف علم اللغة الحديث من أصول النحو العربي، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية وآدابها، قسم الدراسات العليا العربية،1422 – 1423هـ، ص80.

[2]- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو مصرية، ط6، القاهرة- مصر، 1978م، ص09.

على لغة قبيلة أخرى، على أساس من القياس، لا على أساس الظواهر اللّغوية التي تتمتّع بالأفضلية، بسب سعة الانتشار واطراد الخواص وتوافقها "[1]، فكمال بشر يشترط في القياس أن يكون قائما على مبدأ التوافق بين المقيس والمقيس عليه، وأن يكون للمقيس عليه وجود في الاستعمال، فهو بدوره يعيب على النحاة القدامى ويرى أنهم قد بالغوا في استعمال القياس إذ قاموا بتوسيع دائرته وتصنيف مسائله.

❖ خديجة الحديثي:

تقول خديجة الحديثي في ظاهرة القياس: "وما القياس إلا محاكاتنا للعرب في طرائقهم اللغوية، وحمل كلامنا على كلامهم، ولن تتم لنا هذه المحاكاة إلا إذا أخذنا بالقواعد اللغوية والنحوية والصرفية التي وضعها مؤسسو النحو بعد استقرائهم الكلام العربي الأصيل في فصاحته وعروبته"[2] وهو ما ذهب إليه عباس حسن غير أنها أضافت شرطا في المحاكاة وهو الأخذ بالقواعد والقوانين التي وضعها مؤسسو النحو بعد استقراء كلام العرب الفصيح.

المبحث الثاني: القياس عند عبد الرحمن الحاج صالح.

1- مفهوم القياس عند عبد الرحمن الحاج صالح:

احتلّ القياس حيزا كبيرا في الدراسات اللغوية، ويعتبر من أهم ركائز الدرس اللغوي المعاصر لدى علماء علم اللّغة الحديث، أمثال عبد الرحمن الحاج صالح، فاهتم به اهتماما كبيرا لأنه وسيلة فعّالة في نماء وتطوير اللّغة العربية، فقد تناول القياس في العديد من كتبه ومقالاته، مثل كتاب بحوث ودراسات في

---

[1]- كمال بشر، اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم، دار غريب، د ط، القاهرة، 1999م، ص140.

[2]- خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، رفع المساهم، د ط، الكويت، 1394هـ- 1974م، ص222.

اللسانيات العربية الجزء الأول، البنى النحوية العربية، منطق العرب في علوم اللسان، فخصص له فصلا سماه القياس في النحو العربي: حقيقته وأهميته.

عرّف عبد الرحمن الحاج صالح القياس من منطلقين: القياس كمصدر لقاس/ يقيس والقياس كاسم (لا مصدر) ومدلوله العميق.

1-1- القياس كمصدر لقاس/ يقيس.

أ) كآلية شعورية لإحداث الكلام وادراكه:

فالقياس عند عبد الرحمن الحاج صالح" كمصدر لفعل قاس/ يقيس يدل على إجراء المتكلم في كلامه لمفردة أو تركيب على مثال من مثل العرب ولم يسمع ذلك منهم من فصيح، وربما لم ينطق بذلك أحد في أي وقت ولكنه يجريه على قياس كلامهم"[1]، بمعنى حمل وتقدير كلام المتكلم على مثال من مثل العرب الفصحاء، فالقياس عنده لا يقوم على المفردات فقط بل يشمل التركيب أيضا، وهو الرأي الذي ذهبت إليه خديجة الحديثي:" القياس لا يقتصر على الكلمات المفردة إنما يتعداه إلى العبارات، فهو يشمل الكلمة المفردة من ناحية اللّغة والتصريف وتركيبها مع غيرها"[2] .

ومن أمثلة القياس كمصدر لقاس/ يقيس " أن يستخدم المتكلم اسم مكان من الفعل (مشى) ولم يسمعه ولم يستعمله من قبل فيقول: (ممشى)، وذلك بحمله وقياسه على نظائره مما عرفه واستعمله واختزنته

[1]- عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، موفم للنشر، د ط، الجزائر، 2012، ص157.

[2]- خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، ص224.

ذاكرته نحو: مجرى ومرمى وملهى"[1]، فبفضل القياس أصبح المتكلم يمتلك قدرات ومهارات لغوية حيث بإمكانه توليد جمل لا متناهية العدد.

وعبد الرحمن الحاج صالح يرى "أن المتكلم بلغة من اللغات لا ينفك يقيس وهو يتكلم بدون ما شعور منه لأنه يركب في كلامه التراكيب التي لم يسمعها أبدا بنفس المحتوى من الكلم والوحدات اللّغوية ويكون ذلك على قياس خاص باللّغة التي اكتسب فيها مهارته اللّغوية"[2]، فالقياس عملية ذهنية لا شعورية يقوم بها المتكلم من أجل اكتساب اللّغة، فالمتكلم يستعمل عقله في تركيب كلامه ما لم يدرك بواسطة السمع على ما أدرك بها.

ب) ليس كل ما في اللّغة يقاس أو يقاس عليه:

تفطن عبد الرحمن الحاج صالح إلى أن اللّغة كلها ليست قابلة للقياس، لأن بعضها لا يؤخذ إلا بالسماع مما يضطر المتكلم على حفظها كما سمعها، "فجزء من اللّغة مما لا يقاس وهو ينحصر في المفردات: تسمع وتحفظ فقط وجزء لا يقل عنه أهمية وهو التراكيب التي تجرى مجرى الأمثال وهي المجموعة الكبيرة من العبارات المسموعة التي لا تخضع لقياس ويجب أن تستعمل كما استعملها أصحاب هذه اللّغة"[3]، وهو ما ذهب إليه محمد خير الحلواني أن "ظواهر اللّغة ما لم يخضع لقياسهم، أو لقواعدهم التي بنوها على الكثير، فتناولوها بالدراسة الوصفية، وبينوا وجه خروجها عن إطار القياس، وأوجبوا أن يتبع

[1] – حليمة الخالدي، حقيقة القياس النحوي عند الأستاذ الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح، مجلة موازين، ص74.
[2]– عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص157.
[3]– المرجع نفسه، ص158.

السماع لا القياس"[1]، ومن أمثلة ذلك نجد "الفعلين "ودع" و "وذر" فإن العرب الفصحاء استغنوا عنهما رغم وجود نظائر لهما، مثل "وقع" و "وضع""[2].

كما يرى ابن جني أن اللّغة بعضها يؤخذ بالسماع والبعض الآخر يؤخذ بالقياس يقول "ومنها مالا يؤخذ إلا بالسماع ولا يلتفت فيه إلى القياس، وهو الباب الأكثر نحو قولهم: (رجل) و(حجر). فهذا مما لا يقدم عليه بقياس، بل يرجع فيه إلى السماع"[3].

كما تناول عبد الرحمن الحاج صالح تعريف القياس كمصدر في كتابه بحوث ودراسات في اللسانيات العربية فقال "تلك العملية المنطقية الرياضية التي سميناها تفريعا من الأصل على مثال سابق، أي في ميداننا هذا بناء كلمة أو كلام باستعمال مواد أولية هي كمعطيات واحتذاء صيغة الباب الذي ينتمي إليه العنصر المحدث"[4]، فالقياس عند عبد الرحمن الحاج صالح ينتمي إلى مجال وميدان الرياضيات، وهو يركز على الأصل ومثال سابق الذي يقصد به نموذج، فالقياس هو توليد الفرع على مثال سابق و"التفريع يكون من الأصول إلى الفروع، والأصل –عند النحاة الأوائل– هو ما يبنى عليه ولم يبن على غيره، ولا يحتاج إلى علامة يتميز بها عن فروعه، فله العلامة العدمية، أما الفرع فهو الأصل مع زيادة أي شيء من التحويل ويحصل ذلك بتفريع بعض العبارات عن عبارات أخرى تعتبر أبسط منها"[5].

---

[1]– محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، الناشر الأصلي، د ط، الرباط، 1983، ص106.

[2]– عتابي بن شرقي، القياس في ضوء النظرية الخليلية الحديثة، دفاتر البحوث العلمية، العدد10، ص103.

[3]– نقلا عن خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، ص223.

[4]– عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، موفم للنشر، د ط، الجزائر، 2012 ج1.ص323.

[5]– جميلة فرحي، (لقياس، العلة، العامل) في فكر عبد الرحمن الحاج صالح دراسة وصفية تحليلية، مجلة اللسانيات التطبيقية، جامعة أبو القاسم سعد الله (الجزائر)، مجلد 4، عدد 7، 2020، ص149.

نستنتج في الأخير أن القياس كمصدر لقاس/ يقيس هو من أبرز وأهم الوسائل والطرق التي تساعد المتكلم على تنمية وتطوير ملكته وقدرته اللّغوية.

1-2- القياس كاسم (لا كمصدر):

يعرّفه بقوله:" فهو هذا التوافق في البناء نفسه. ومن حيث المنطق الرياضي هو تكافؤ Equivalence العناصر في البنية باصطلاح هذا العلم وهو نتيجة لعملية تطبيق مجموعة على مجموعة بشرط أن يكون التطبيق من نوع التقابل النظيري Bijection لا غير. ومن هذه الحيثية يمكن أن يسمى الباب قياسا؛ أي من حيث هو تكافؤ بنوي لعناصر تنتمي لفئة"[1]، فهو يشترط أن تتوافق البنى فيه، ويطلق عليه في الرياضيات مصطلح "التكافؤ"، الذي يتمّ بمقابلة مجموعة بمجموعة، فالأصلي يقابل الأصلي والزّائد يقابل الزائد وكذلك الحركات والسكنات وهو تقابل نظيري.

أمّا في كتابه منطق العرب في علوم اللسان" فالقياس النحوي كاسم لا كمصدر قَاسَ، هو تكافؤ في البنية أو المجرى وليس مجرّد شبه أو مجرّد مجانسة ناتجة عن انتماء الشيء فَعَلَ، إلى جنس أو تطابقا بين شيئين يتّحد هذا مع الآخر من كل جانب. وقد يستوي الشيئان في القياس مع اختلافهما فالبحث عن هذا التساوي بين الأشياء البعيدة. فيما بينها يجمعها شيء في عمق كيانها أو بنياتها، هو روح العلم وتطبيقاته"[2]، فكون اللّغة بنى ومجارٍ قام العلماء بتحليلها تحليلا إجرائيا دقيقا جدا وذلك بما يطلق عليه "الوزن".

[1]- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص323.

[2]- عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص171.

فعبد الرحمن الحاج صالح" اعتبر القياس وسيلة يعتمدها المتكلم في خطابه لإنتاج وحدات كلامية- في مستوى البنية والتركيب – على نسق العرب الأوائل. اصطلح على ذلك بالمثال. ومثال الكلمة هو بناؤها وصيغتها ويتمثل في مجموع الحروف الأصلية والزائدة مع حركاتها وسكناتها كل في موضعه، وصيغتها في وزنها"[1]، فمثلا ضَرَبَ، كَتَبَ، دَخَلَ ـ فَعَلَ، فَعَلَ، فَعَلَ، فلها نفس الترتيب، ونفس الحركات، وبالتالي نفس الوزن فلها باب واحد ألا وهو "فَعَلَ" أي الوزن.

1-2-1- القياس على مستوى المفردة وعلى مستوى التركيب:

أ) القياس هو تكافؤ لا تطابق(Identity) ولا مجرد شبه:

عبد الرحمن الحاج صالح كان شديد التحفّظ من كل ما كتبه المتأخرون، فهو يرى أن القياس شامل له مدلول عميق، وذلك لأنه يشمل الأقيسة الثلاثة: القياس الأرسطي، القياس الفقهي وأخيرا القياس النحوي، ويشترك القياس الفقهي مع القياس النحوي في قيامهما على أربعة أركان،" فيذكر أكثرهم أن القياس يتكون من أربعة أركان: المقيس عليه وهو الأصل والمقيس وهو الفرع والحكم والجامع أو العلة أو الشبه. ولا يتطرقون إلى أهم صفة للقياس النحوي وهو أن يخصّ البنى اللّغوية إفرادا وتركيبا. فإن اشترك القياسان النحوي والفقهي في صفات أساسية يفترقان فيها عن القياس الأرسطي فإن للقياس النحوي خصوصية هامة وهي أن مجاله هو المثل اللفظية من أوزان للكلم وتراكيب الجمل، فبنية الكلمة وبنية الكلام هو مجاله الوحيد"[2]، فهو يرى أن ثمة فوارق بين القياس النحوي والقياس الفقهي، فالأول يخصّ اللّغة، أما الثاني فيخصّ الفقه، وأنّ القياس المنطقي الأرسطي يختلف تماما عن القياس النحوي.

---

[1]- جميلة فرحي (القياس- العلة- العامل) في فكر عبد الرحمن الحاج صالح، دراسة وصفية تحليلية، ص149.

[2]- عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص159.

والقياس النحوي يتمّ" بحمل شيء على شيء بجامع بينهما وليس هذا الحمل اندراجا بل تطبيقا رياضيا: مجموعة على مجموعة فيظهر بذلك التكافؤ بين المجموعتين في البنية"[1]، فهو ذلك التكافؤ الذي يكون بين مجموعتين ويتمّ عن طريق توافق بنيتهما.

والقياس هو تكافؤ ولا مجرّد تشابه ذلك أنّ" النظير عند النحاة هو العنصر المكافئ وليس المشابه ولا المطابق وعلى هذا فإن القياس هو أيضا ما يوجد بين هذه النظائر من تكافؤ(Equivalence) . وهو ما يجب أن تكون عليه عناصر الفئة من الانسجام والاطراد. وقد لا يكون هذا حاصلا في واقع الاستعمال...وقد لا يوجد له أثر أو يوجد ما لا يعتدّ به من القلة إلى آخره. فالقياس هو مفهوم يكتشف أولا وقبل كل شيء في الاستعمال من خلال ما يلاحظ فيه من اطراد عناصر الباب الواحد. وقد لا يلاحظ هذا الاطراد فيبقى متصوّرا في الذهن غير محصّل في الواقع"[2]، فالمتكلّم أثناء نطقه بالمفردات والتراكيب، يتبّع قالبا معيّنا ذهنيا، ويمكن ملاحظته والتماسه من خلال الاستعمال فيكون مطردا، كما قد لا يلاحظ فيكون شاذا وغير مطرد، فيبقى كيانا ذهنيا غير مجسّد واقعيا.

ب) تكافؤ القياس يتجاوز التجانس:

يرى عبد الرحمن الحاج صالح أن الكلم العربية المتصرّفة تتركب من مادة أصلية وصيغة، فعمد إلى عيّنة

من أبنية الفعل الثلاثي الأجوف وعالجها بطريقة رياضية، وذلك بوضعها فيما يعرف بمصطلح "المصفوفة" كما يلي:[3]

---

[1]- عبد الرحمن الحاج صالح، النظرية الخليلية الحديثة- مفاهيمها الأساسية-(كراسات المركز)، الجزائر، العدد4، 2007، ص6.

[2]- عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص160.

[3]- المرجع نفسه، ص162.

_ الجدول التوليدي للأفعال من الثلاثي الأجوف_

(تركيب: حروف أصلية × وزن)

عمود ص= أبواب الفعل

أسطر س= أبواب الأجوف

	ق و م	ح و ل	د و خ	ف ي ض	ب ي ع	ق ي س	ص و ب	ح و ض	غ ي ل
فُعِل	قام	حال	داخ	فاض	باع	قاس	صاب	حاض	غال
فعّل	قوّم	حوّل	دوّخ	*فيّض	*بيّع	قيّس	صوّب	*حوّض	*غيّل
فاعل	قاوَم	حاول	*داوخ	*فايض	بايع	قايس	*صاوب	*حاوض	*غايل
أفعل	أَقام	أحال	*أداخ	*أفاض	*أباع	أقاس	أصاب	*أحاض أحوض	*أغال أغيل
تفعّل	تقوّم	تحوّل	تدوّخ	تفيّض	تبيّع	تقيّس	تصوّب	تحوّض	تغيّل
انفعل	*انقام	*انحال	انداخ	*انفاض	انباع	انقاس	انصاب	*انحاض	*انغال
اسْتَفعل	استقام	استحال	*استداخ	استفاض	*استباع	*استقاس	استصاب استصْوب	استحاض استحوض	استغال استغيل

ملاحظة: النجمة تشير إلى أن المفردة غير مسموعة أو قليلة جدا (في الاستعمال) أما المفردة المؤطّرة فهي التي سمعت بكثرة (وربما هي وحدها) ولم توافق نظائرها مع ذلك.

يتضّح من هذا الجدول ما يلي:

"1- القياس في هذه المفردات هو انسجامها من حيث الصيغة فيما جاء منها في السينات بالنسبة لكل مادة وهي جذور في الصادات وهو بابها أي المجموعة ذات البنية الواحدة"[1]، فالأفعال (قام، حال- داخ- فاض- باع- قاس- صاب- حاض- غال) منسجمة في هيئتها حيث تنتمي كلها إلى باب الثلاثي الأجوف وتجمعها بنية واحدة هي بنية الباب: فعل. فالقياس هو الانسجام الموجود بين المفردات من حيث صيغتها وبنيتها التركيبية.

"2- الأماكن التي تتقاطع فيها السينات والصادات هي كيانات رياضية لأنها نتيجة لتركيب بين المادة الأصلية والأبنية(أو الأوزان)...وهذا التقاطع تنتج منه خانات منها ما هو مملوء بمفردات توجد بالفعل في الاستعمال ومنها ما يجب أن يملأ بمفردات يقتضيها التركيب إلا أنها لا توجد في الاستعمال"[2]، فالتركيب=حروف أصلية× الوزن وكل مفردة لها حروفها الأصلية تتقاطع مع أبنيتها أو وزنها،" وأن أصول الكلم وأوزانها هي في الواقع بيانات مجردة أو اعتبارية، فكل حرف من الفاء والعين واللام يمثل أي حرف صامت في العربية، وكل مثال متكون منها يمثل أي كلمة ثلاثية على هذه البنية"[3]، وهو ما يطلق عليه مصطلح "الوزن" أو "الميزان الصرفي"*،" فكل مفردة هي عبارة عن حروفها الأصلية والزائدة مع حركاتها وسكناتها مرتبة ترتيبا يفرضه بنية الباب الذي تنتمي إليه وهذا التقاطع بين السينات والصادات (جذر المفردة وزنها) يحتمل أحد الممكنات التالية:

أ) يحتوي على مفردات سمعت عن العرب الفصحاء بكثرة.

---

[1]- المرجع السابق، ص163.

[2]- المرجع نفسه، ص163.

[3]- جميلة فرحي (القياس- العلة- العامل) في فكر عبد الرحمن الحاج صالح، دراسة وصفية تحليلية، ص149.

* هو مقياس وضعه العلماء لمعرفة أحوال بنية الكلمة، وقد اتفقوا على جعله من مادة (فعل) وهي حروف أصلية هي (الفاء، العين، اللام) واتفقوا على أن الفاء تقابل الحرف الأول الأصلي في الكلمة، والعين تقابل الحرف الثاني الأصلي في الكلمة، واللام تقابل الحرف الثالث الأصلي في الكلمة.

ب) يحتوي على مفردات سمعت عن العرب الفصحاء لكنّها قليلة.

ت) يحتوي على مفردات فرضها القياس، ولم تستعملها العرب"[1].

"3- ثم إن هذه الخانات الفارغة بهذا الاعتبار وتشغلها، على كل حال، مفردات قامت مقام المفردات الأصلية (الموافقة لنظائرها). وذلك مثل استحوذ التي حلّت محل استحاذ الموافقة لنظائرها فقط"[2] ، وكلمة استحاذ موافقة لنظائرها (استقام، استحال، استفاض).

وإن النحو العربي الخليلي حسب عبد الرحمن الحاج صالح " لا يقتصر على التحديد بالجنس والفصل (أي باكتشاف الصفات المميّزة) وبالتالي لا يكتفي بعملية الاشتمال، بل يتجاوزها بإجراء الشيء على الشيء أو حمل العنصر على الآخر: فهو لا يكتفي بالجنس الذي ليس إلاّ مجرّد فئة تشترك عناصرها في صفة واحدة أو مجموع صفات بل يتجاوزون ذلك بإجراء عنصر على آخر على حدّ تعبير النحاة أي بجعل علاقة مباشرة بين العناصر التي توجد بين مجموعتين على الأقل لاستنباط البنية التي تجمعها جميعا. وأبسط مثال في ذلك هو إثباتهم لصيغة الكلمة:[3]

[1]- عتابي بن شرقي، القياس في ضوء النظرية الخليلية الحديثة، مجلة دفاتر البحوث العلمية، جامعة مصطفى اصطنبولي- معسكر -، العدد10، ص106.

[2]- عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص163.

[3]- عبد الرحمن الحاج صالح، النظرية الخليلية الحديثة- مفاهيمها الأساسية-(كراسات المركز)، ص22.

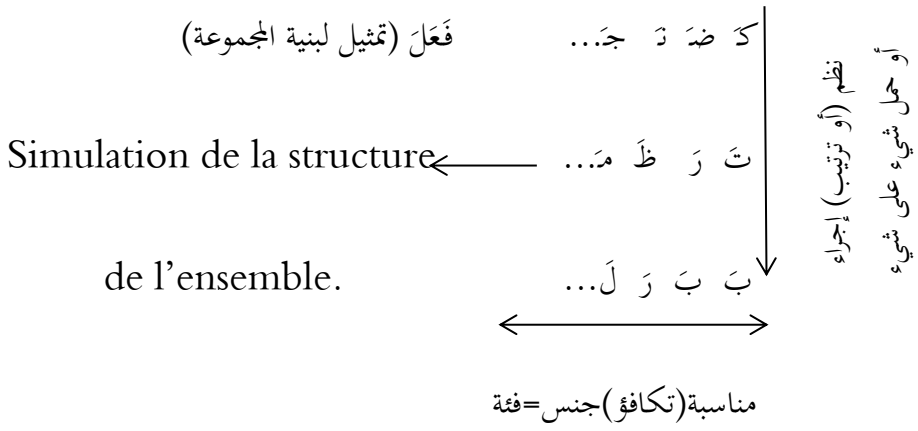

_ مخطّط يمثّل تكافؤ صيغة الكلمة في الفعل الثلاثي المجرّد الصّحيح _

فالجنس ليس هو فقط الجامع لهذه المفردات بل البنية هي التي تجمعها، والحروف (كَ- ضَ- ذَ- جَ)، (تَ- رَ- ظَ- مَ)، (بَ- بَ- رَ- لَ) هي عناصر متكافئة من حيث رتبتها وكذلك حركاتها.

ولهذا " فالقياس هو تكافؤ رياضي بين أفراد فئة ناتج عن المجرى المشترك أو البنية المشتركة الحاصلة منه، وهو توافق في الصيغة الناتجة عن التركيب فهو تركيبي وتقديري غير كيفي فقط. فليس القياس مجرّد تجانس لبعض العناصر"[1].

ونحّاة العربية يستعملون ألفاظا تقابل وتدلّ على المصطلح الرياضي "التكافؤ"، وهي" فعل "وافق يوافق" ومصدره الموافقة (وقد تأتي صيغة اتفق أيضا) وضدّه المفارقة والمخالفة (أو اختلاف الباب). أما الاطراد فهو الموافقة الشاملة لكل أفراد الباب وقد ترادف الأكثر أو الغالب"[2]، كما يستعملون ألفاظا أخرى كالكاف للتشبيه وبمنزلة كذا، وكذلك مثل ونظير، ويجري مجرى كذا.

[1]- عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص165.
[2]- المرجع نفسه، ص165.

ولقد حدّد الرّضي الأستراباذي(ت686هـ)- النحوي العبقري- مفهوم بناء الكلمة أو الصيغة في قوله:" المراد من بناء الكلمة ووزنها وصيغتها هَيْئَتُهَا التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها، وهي عدد حروفها المرتبة وحركاتها المعينة وسكونها مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كل في موضعه...لأنه إذا تغيّر النظم والترتيب تغيّر الوزن، كما تقول: يَئِسَ على وزن فَعِلَ وأيِس على وزن عَفِل، وإنما قلنا" مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية" لأنه يقال: إن كَرَّمَ مثلا على وزن فَعَّلَ، ولا يقال على وزن فَعْلَلَ أو أفعَل أو فَاعَلَ مع توافق الجميع في الحركات المعينة والسكون، وقولنا" كل في موضعه" لأن نحوه دِرْهَم ليس على وزن قِمَطْرٍ لتخالف مواضع الفتحتين والسكونين، وكذا نحو بَيْطَرَ مخالف لشَرْيَفَ في الوزن كتخالف موضعي الياءيْن، وقد يُخَالَف ذلك في أوزان التصغير..."[1]، فهو يرى أنّ بناء الكلمة يشترط أن تتماثل حروفها مع غيرها من حيث عددها وترتيبها، وكذا سكونها كلٌ في موضعه، ولا ينبغي الخلل في نظمها، وهذا الأخير يؤدي بدوره إلى الإخلال بوزنها وتغيّره.

" ويمكن أن تبيّن مخططات فين (ven) هذا الذي قال الرّضي. ونبدأ بالفعل الثلاثي المجرّد الصحيح ونبيّن بطريقة ما يسمى بتطبيق مجموعة على مجموعة التوافق الحاصل بين هذه الأفعال: كَتَبَ/ جَلَسَ/ ضَرَبَ/ وَقَفَ/ ذَهَبَ باعتبار كل واحد منها سلسلة من الوحدات الصوتية"[2].

[1]- رضى الدين محمَّد بن الحسن الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، تح: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد مُحي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، د ط، بيروت- لبنان،1402هـ- 1962م، ج1، ص2-3.

[2]- عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص168.

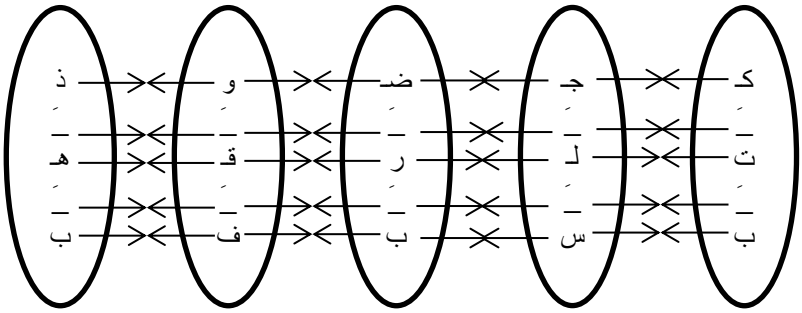

_ مخطّط تكافؤ الفعل الثلاثي المجرّد الصحيح _

ت) توافق البناء في مستوى التراكيب:

يرى عبد الرحمن الحاج صالح،" أنّ شروط وزن الكلم لا تنطبق على صيغ الجمل إلا قليلا. وذلك لأن الجمل إذا ركبت تراكيب فمن خواص هذه التراكيب على هذا المستوى أن تنتقل عناصرها، كما هو معروف، من مواقعها إلى مواقع أخرى أي يجوز في الغالب أن تقدّم وتؤخّر بخلاف الكلم فلا يقدّم حرف على غيره ولا يؤخر عنه أبدا"[1]، فالتراكيب لها ميزة ألا وهي جواز التقديم والتأخير، وذلك نحو: كسّر علي الزجاجة أو على كسّر الزجاجة، فهنا يصحّ التقديم والتأخير حسب القصد المراد، دون الإخلال بالمعنى.

ويقول عبد الرحمن الحاج صالح:" أما المستوى المتعلق بأبنية الكلام فيعني التراكيب والجمل هو أعلى من اللفظة...ويتجاوز ذلك إلى مستوى أكثر تجريدا وهو مستوى العامل* وهو العنصر اللّغوي الذي يتحكم في التركيب فيعمل فيه الرفع والنصب، فهو الذي يحدّد العلامات الإعرابية في التركيب...وإنّ أصغر ما يبنى عليه الكلام يتكون دائما من عامل ع ومعمول أول م1 ثم معمول ثان م2 وهكذا يعد العامل أو العمل النحوي، الفكرة الجوهرية التي تأسست عليها نظرية النحاة العرب...فكل تغيير يحدث في المبنى

[1]- المرجع السابق، ص 172.

* يرتبط العامل في النظرية الخليلية الحديثة ربط تبعية بالبنية التركيبية للجملة، فعلية كانت أو اسمية، فهو المحرك الحقيقي لعناصرها والضابط لترتيبها ولعلاقاتها المحدد لوظائفها التركيبية ولإسناد الحركات الإعرابية المناسبة لها.

والمعنى إنما يجيء تبعا لعامل في التركيب"[1]، فمحور التراكيب يتقاطع مع محور الاستبدالات ويتكوّن من مستوى أكثر تجريدا وهو العامل فهو العنصر الذي يتحكّم في التركيب من حيث إنّه يعمل على تحديد العلامات الإعرابية للكلم، ويتكوّن هذا التركيب من ع+م1+م2. وذلك نحو:" اجتهدَ (كجواب عن السّؤال: ماذا فعل الطّالب حتى نجح؟). جاء زيدٌ. أشرقت الشّمسُ. إن هذه المتتالية من الجمل تجمعها بنية واحدة، هي:(فعل+ فاعل)، وهناك تكافؤ بين الأفعال: اجتهد وجاء وأشرقت من جهة وبين فاعل اجتهد (ضمير مستتر) وزيد والشّمس من جهة أخرى، إذ إنّ كل فعل قدّم عن فاعله وأسند إليه فشكّلت هذه الجمل بنية متكافئة، هي عبارة عن عامل ومعموله أي (ع+ مع1)"[2].

ث) القياس بالإبدال والتعاقب:

تجاوز النحاة العرب التكافؤ الذي يتحقّق في وحدة الصيغة بينها، إلى مستوى أعلى وهو تكافؤ المجموعات فيما بينها، ومثّل عبد الرحمن الحاج صالح ذلك بجدول لمصادر من الثلاثي المزيد:[3]

1. تفعيل	6. انفعال
2. مفاعلة	7. افتعال
3. إفعال	8. افعلال
4. تفعُّل	9. استفعال
5. تفاعل	10. افعيعال

_ جدول يمثل تكافؤ مصادر الثلاثي المزيد_

[1]- بشير إبرير، أصالة الخطاب في اللسانيات الخليلية الحديثة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر- بسكرة، عدد7، فيفري2005م، ص9.

[2]- عتابي بن شرقي، القياس في ضوء النظرية الخليلية الحديثة، ص109.

[3]- عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص174.

وقد قال الرّضي عن هذا التكافؤ بين مصادر المزيد:" يعنى بقياس المصادر المتشعبة ما مرّ في شرح الكافية، من كسر أول الماضي وزيادة ألف قبل الآخر؛ فيكون للجميع قياسٌ واحد"[1]، و"هذا معناه أن لهذه المصادر التي هي من مزيد الثلاثي قياس واحد...إذ توجد صيغة خاصة لكل باب. إلا أن لكل مصدر قياساً مشتركاً (كسر+ فتحة ممدودة) وأكثر هذه المصادر لها صيغة خاصة"[2]، فالصيغ (إفعال وانفعال، افتعال، افعلال، استفعال، افعيعال) منسجمة فيما بينها وذلك في كونها تشترك في صيغة الكسرة تتبعها فتحة ممدودة، " فهذا قياس يتم بالتكافؤ فيه بين الأوزان أنفسها فهو قياس الأقيسة وهو جامع من الدرجة التي تعلو وزن الكلمة إذ يحصل فيه تجريد لعدة أوزان ولا يعتبر فيها إلا ما اشتركت فيه هذه الأوزان أنفسها"[3].

ولقد عرض ابن جني مثالا في تفسيره للقياس بقوله:" بين فَعيلة وفَعولة ما يلي:" الأول قولهم في النسب إلى شَنُوءةَ: شَنَئي؛ فلك- من بعدُ- أن تقول في الإضافة إلى قَتُوبةٍ: قَتَبِيّ، وإلى رَكُوبة: رَكَبِيّ،...قياسا على شنئي"[4]، ففعيلة تجري مجرى فعولة، وذلك لاشتراكهما في البنية والتركيب، فهما ثلاثيان وحرفهما الثالث أي اللام حرف ليّن.

والإبدال عند الحاج صالح" يتم بتحويل ثوابت أخرى إلى متغيرات وجعلها كأنها حرف واحد مثل الياء والواو في كونهما حرفي مدّ وهذا لا يتم إلا بشرط أساسي: أن يكون للصيغتين قسمة موقعية مشتركة

---

[1]- الرضيّ الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ص163.

[2]- عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص175.

[3]- المرجع نفسه، ص175.

[4]- أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، ص115.

أي أن تقع كل واحدة موقع الأخرى كأنهما صيغة واحدة"[1]، فهو يتم بتغيّر وأخذ حرف مكان حرف آخر، لاشتراكهما في الصّفة والمخرج.

كما يعرَّف الإبدال بأنّه:" إحلال صوت مكان صوت آخر، تبعا لتوفر مصوغات كالتجانس والتقارب"[2].

يقول أبو علي القالي في أماليه: " إن حروف الإبدال عند أهل النحو اثنا عشر حرفا، وجعله ابن سيده في مخصص ثلاثة عشر حرفا، وغيره أربعة عشر. أما صاحب "التسهيل" فجعل المطرد والشاذّ اثنين وعشرين حرفا...لكن ابن مالك في ألفيته جعل الحروف التي تُبدَل من غيرها إبدالا مطردا شاملا تسعة أحرف جمعها في قوله:" أحرف الإبدال: هديتُ موطياً" وجعل إبدالها من غير هذه الأحرف شاذًّا أو قليلا"[3]، فالعلماء اختلفوا في عدد وتصنيف حروف الإبدال، فمنهم من يرى أنها اثنا عشر، وهناك من يقول ثلاثة عشر، أو أربعة عشر، في حين يرى آخرون أنّها اثنان وعشرون حرفا. وإبدال الواو ياءً وألفا كأن" تقول: أتيتُكَ من عَلاَ ومِنْ عَلُو ومن عَلِي"[4]، وكذلك" من الواو والياء: رَجُلُ سُبْرُوتٌ وسِبْرِيتٌ: أي لا شيء لهُ"[5].

---

[1]- عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص176.

[2]- حبيب زحماني فاطمة الزهراء، الكتابة الصوتية العربية، رسالة مقدّمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية اللغات والآداب والفنون، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة وهران، 2011-2012م، ص168.

[3]- نقلا عن ربحي كمال، الإبدال في ضوء اللغات السامية دراسة مقارنة، د ط، بيروت، 1980م، ص110.

[4]- أبو القاسم عبد الرحمان بن إسحاق الزجاجي، الإبدال والمعاقبة والنظائر، تح: عزّ الدّين التنوني، المجمع العلمي العربي، د ط، دمشق، 1381هـ-1962م، ص3.

[5]- المرجع نفسه، ص20.

ج) القياس الأعلى تجريدا: التكافؤ بين العمليات والإيزومورفيزم:

لقد وضع نحاة العربية قياسًا عالي التجريد، ويقول في هذا الصدد الحاج صالح:" وقد اكتشف النحاة العرب المبدعون عددا من وجوه التكافؤ في مستوى عال جدًا من التجريد في مجاري اللسان العربي، وذلك مثل الإيزومورفيزم* الذي كشفوا عنه –بالأدلة القاطعة– بين بناء التكسير للرباعي وبين بناء التصغير له فالتفتوا ها هنا إلى العمليات المؤدية إلى استنباط بنية شديدة التجريد بين هذين الجنسين المختلفين تمام الاختلاف"[1]، وبالإضافة إلى هذا فإن المفهوم مرتبط بالرياضيات " وإن أهمّ شيء أضافه الأستاذ الحاج صالح، لموضوع القياس النحوي العربي الخليليّ أنه جعل من هذا المفهوم" مفهوما رياضيا دقيقا يشبه إلى حد بعيد ما يسمّى الآن بالتكافؤ وجعل من بعض صور هذا التكافؤ مفهوما أدقّ وهو ما يسمى بالإيزومورفيزمisomorphism"[2].

[1]– عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص323-324.

[2]– حليمة خالدي، حقيقة القياس النحوي عند عبد الرحمن الحاج صالح، مجلة موازين، ص75.

* مصطلح أطلقه الرياضيون الغربيون ويعني تكافؤ البناء بأدلة بين التصغير والتكسير للرباعي.

و"العملية الأولى: التسوية بالتجريد بين المصغر الرباعي(ص) والتكسير الرباعي(ك)

ص= فُعَيْعِل: ك= مَفاعِل:

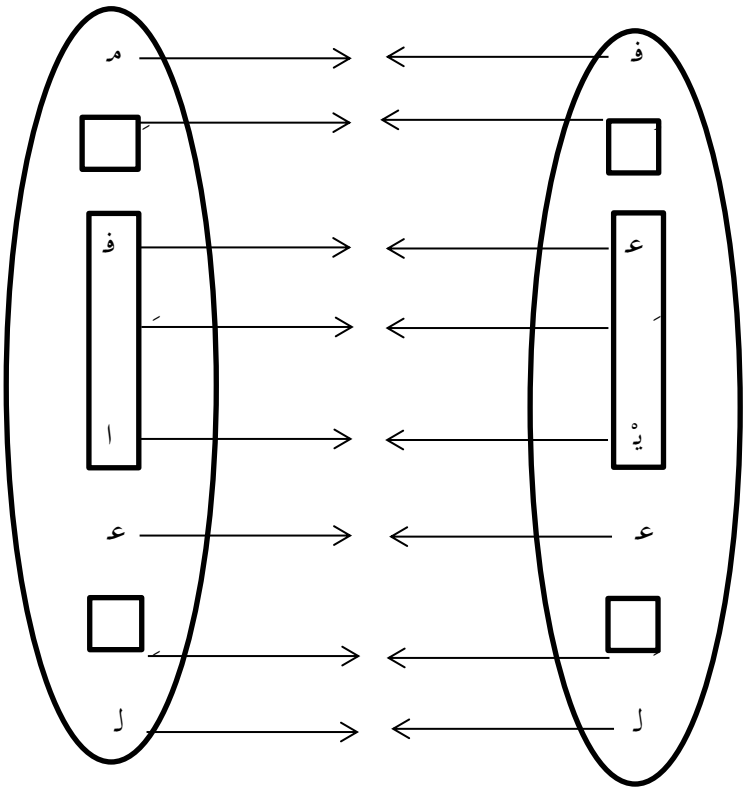

مخطط التسوية بالتجريد بين المصغّر الرباعي(ص) والتكسير الرباعي(ك)

/ف- ع- ع- ل/ ⇔ /م- ف- ع- ل/

ففي هذا التقابل صارت كل المكونات للوزن مجرّدة من محتواها كما كانت الحروف الأصلية في المستوى التجريدي الأول. فالمعتبر هنا هو تكافؤ العمليات التحويلية بين الانتقال من المكبر إلى المصغر ومن المفرد إلى المكسر على الرغم من اختلاف المحتوى الملموس الذي تحصله في كلا البابين"[1]، فالمجموعتين

[1]- عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص180.

(ص) و(ك) متناظرتين، فعناصر المجموعة الأولى لها ما يقابلها ويناظرها في المجموعة الثانية فالحركة التي بعد الحرف الأول تحوّلت من ضمة إلى فتحة، ونفس الحركة بعد الحرف الثاني، تحويل الياء ألفا وأخيرا حركة الحرف الثالث بقيت كما هي ولم تتحوّل، ومنه فالمصغّر الرباعي والتكسير الرباعي رغم اختلافهما إلاّ أنهما متكافئان، وذلك نحو: مسجد:(ك)= مَسَاجِد على وزن مَفَاعِل، و(ص)= مُسَيْجِد على وزن فُعَيْعِل.

كما وضّح عبد الرحمن الحاج صالح الدور الكبير الذي يقوم به القياس في اثبات البنى، لأن "القياس تناظر رياضي محض يخص البنى والقياس النحوي دور عظيم لا في الكشف عن النظائر فقط بل أيضا في اكتشاف الوحدات اللّغوية واثبات بنيتها وانتسابها"[1]، فالقياس يخصّ البنى اللّغوية ويقوم على مبدأ التناظر ويطلق عليه أيضا مصطلح التكافؤ، وله دور كبير في اكتشاف الوحدات من خلال اثبات بنيتها وانتسابها كما أن "القياس مكنّ النحاة من الكشف لا عن بنية الكلمة وحدها وهو وزنها، بل أيضا بنية الجملة المجزئة كما سنراه. ومكنّ القياس من اكتشاف مستوى من اللّغة يقع بين الكلم والكلام. وهذا أيضا لم تستطع اللّسانيات الحديثة أن تحققه إلا عند اللساني الفرنسي كانيوبان J.Gagnepain إلى حد ما"[2]، فالقياس لا يقتصر على بنية الكلمة فقط أي وزنها بل يتجاوزها ويتعدّاها إلى أكثر من ذلك ألا وهي بنية الجملة.

[1]- عبد الرحمن الحاج صالح، البنى النحوية العربية، وحدة الرغاية، د ط، الجزائر، 2016، ص16.

[2]- المرجع نفسه، ص17.

الفصل الثاني:

العلة النحوية

المبحث الأول: العلة في التراث العربي:

1- مفهوم العلة

لا يختلف اثنان في كون نشأة النحو العربي كانت نتيجة انتشار ظاهرة اللّحن، ولذلك كان على النحاة وضع قوانين وقواعد تحفظ اللّغة من هذه الظاهرة وتصونها، بحيث تخضع هذه القواعد والقوانين للتعليل، فالعلة من أهم أركان القياس النحوي، فهي حلقة الوصل والربط بين الأصل والفرع.

1-1- لغة:

تدلّ العلّة على المرض، جاء في الصحاح: "العلة: المرض، وحدث يشغل صاحبه عن وجهه، كأنّ تلك العلّة صارت شغلا ثانيا منعه شغله الأول، واعتلّ، أي: مرض فهو عليل"[1]، فالعلة عند الجوهري تدل على المرض والحدث.

أمّا ابن فارس (ت 395هـ) فتتمثل العلة عنده "العلة: المرض، وصاحبها معتلّ. قال ابن الأعرابيّ: علّ المريض يعلّ فهو عليل. ورجل علله، أي كثير العلل"[2].

أما البستاني فالعلة عنده أيضا تدل على المرض يقول "العلة النوع والمرض الشاغل والحدث يشغل صاحب عن وجهه"[3].

---

[1]- أبو نصر اسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح تاج العروس وصحاح العربية، تح محمد محمد تامر، زكريا جابر أحمد، أنس محمد الشافي، دار الحديث، د ط، القاهرة، 2009، مادة علم.

[2]- أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، مقاييس اللّغة، تح عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، د ط، ج4، باب العين، مادة عل.

[3]- بطرس البستاني، محيط المحيط قاموس مطول للغة العربية، طبعة جديدة، بيروت لبنان، 1987، باب العين، مادة علل.

كما تدل العلة لغة على السبب، فلقد "جاء في اللسان: هذا علة، أي: سبب، وفي حديث عائشة رضي الله عنها فكان عبد الرحمن يضرب رجلي بعلّة الراحة، أي: سببها، يظهر أنه يضرب جنب البعير برجله وإنّما يضرب برجلي"[1]، فالعلة عنده تدل على السبب.

نستنتج مما سبق، أن العلة في مجمل تعريفاتها اللّغوية تدل على عدة معان أهمها: المرض، الحدث، السبب.

1-2- اصطلاحا:

يعتبر موضوع العلة من أهم المواضيع الهامة التي لقيت اهتماما كبيرا من قبل نحاة العربية، كونها دعامة القياس النحوي.

فقد عرف الرّماني العلة على أنها "تغيير المعلول عما كان عليه"[2]، ويفهم من هذا التعريف أنّ هذا التغيير يتمثل في الخروج عن الأصل، بحكم أن العلة ذات ارتباط وثيق بالأصل، لأن ما جاء على أصله لا يسأل عن علته.

أمّا ابن الأنباري فقد تطرق إلى تعريف العلة عندما تناول أركان القياس "الأصل وفرع وعلة وحكم ... فالأصل هو الفاعل، والفرع هو ما لم يسمّ فاعله، والعلة الجامعة هي الإسناد والحكم هو الرفع"[1]، بمعنى أنّ العلة هي إعطاء حكم الأصل للفرع، فهي أداة لنقل الحكم من الأصل إلى الفرع.

---

[1]- نقلا عن حليم حماد سليمان، علي مطرد الدليمي، العلة النحوية في كتاب الإغفال لأبي علي الفارسي، مجلة جامعة الأنبار للغات والآداب، جامعة الأنبار، كلية التربية للعلوم الإنسانية، العدد 1، 2009م، ص455.

[2]- نقلا عن محمد بن حجر، العلة النحوية في النظرية الخليلية الحديثة المفهوم والتطور، مجلة اللغة العربية، جامعة الدكتور يحي فارس- المدية، مجلد 2، العدد 5، ص109.

في حين الجرجاني عرف العلة على أنها "ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجا مؤثرا فيه"[2]، فالعلة عنده ضرورية لوجود الشيء.

2- العلّة عند القدماء:

2-1- العلّة (النشأة والتطوّر):

إنّ تاريخ نشأة العلّة مرتبط وملازم لتاريخ نشأة النحو العربي، كما أنّ التعليل النحوي كان مواكبا في تطوّره لتطوّر النحو العربي وتقعيده،" فالتعليل جزء من جسم النّحو العربيّ، نشأ معه، وتطوّر بتطوّره، حتّى غدا التأريخ له تأريخًا موازيًا للنّحو نفسه"[3]، ولقد نشأ عبر أربع مراحل، والتي تتمثل في: مرحلة النشأة والتكوين، ثمّ مرحلة النمو والارتقاء، وبعدها مرحلة النضج والازدهار، وأخيرا مرحلة المراجعة والاستقرار.

2-1-1- مرحلة النشأة والتكوين:

العلّة شأنها شأن النحو والقياس، فهي نشأت معهما جنبا إلى جنب،" فنشأة العلة النحوية ترتبط بنشأة النحو العربي، ذلك أنّ التعليل نشأ مرافقا للنحو على يد أبي الأسود الدؤلي(ت69هـ) فقد وضع أبواب النحو العربي وتكلم في مسائل التعليل والقياس"[4]، فظهور العلّة يعود" إلى زمن النحاة الأوائل...ومع تطور الدرس النحوي وتوسعه تجلى التأسيس الفعلي للعلة والتعليل مع عبد الله بن إسحاق الحضرمي وهذا

---

[1]- أبو البركات عبد الرحمان كمال الدين بن محمد الأنباري، الأغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، تح: سعيد الأفغاني، دار الفكر، ط2، بيروت، 1391ه -1971م، ص93.

[2]- الشريف أبي الحسن علي بن محمد بن علي الحسيني الجرجاني الحنفي، التعريفات، دار الكتب العلمية، ط2، بيروت لبنان، 1424ه- 2000م، باب العين.

[3]- حسن خميس سعيد الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، دار الشروق، د ط، عمان-الأردن، 2000م، ص35.

[4]- سليم قزعوط، التعليل النحوي من أصالة النشأة إلى تأثره بالعلوم، مجلة التعليمية، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف- الجزائر، المجلد6، العدد4، ديسمبر2019م، ص157.

ما أظهرته جهوده ودراساته في العلل فهو" أول من بعج النحو ومد القياس والعلل"[1]، فالعلة نشأت على يد أبي الأسود الدؤلي وعبد الله بن إسحاق الحضرمي.

" كما تعود إرهاصات التعليل النّحوي الأُولى إلى روايات وضع النّحو العربيّ التي تشير إلى إدراك واضع النّحو- أيًّا كان- خطر الانحراف عن سَنَنِ العرب في كلامهم، وضرورة "استنباط قوانين مطّردة شبه الكلّيات والقواعد، يقيس الناسُ-ولاسيّما غير العرب- عليها سائر أنواع الكلام، ويلحقون الأشباه بالأشباه"، بسبب ارتباط اللّغة العربية بالإسلام الذي جاء للنّاس كافّة"[2]، فالإرهاصات الأولى لظهور العلة، تعود كذلك إلى نفس بواعث ظهور النّحو العربي وهي: بواعث دينية والّتي تتمثّل في المحافظة على القرآن الكريم، وعصمة اللّسان من اللّحن والخطأ، إضافة إلى بواعث قومية واجتماعية.

2-1-2- مرحلة النموّ والارتقاء:

تبلورت هذه المرحلة على يد الخليل بن أحمد الفراهيدي وتلميذه سيبويه، فالخليل بن أحمد الفراهيدي" أكثر من استنبط علل النحو...ووصفه الأنباري بأنه الغاية في تصحيح القياس واستخراج مسائل النحو وتعليله"[3]، ثمّ جاء عالم العربية والنّحو سيبويه" بكتابه الذي كثرت فيه التعليلات كثرة مفرطة، وحسبنا أن نلقي نظرة على الصفحات الأولى من الكتاب كي ندرك كثرة التعليلات وامتلاء الكتاب بها، ويعتمد سيبويه في استنباط علله كأستاذه الخليل على ما وقر في النفس من سلامة الذوق ورهافة الحس عند

[1]- دلال قاسمي، أصول النحو العربي في الكتابات اللغوية العربية الحديثة، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد خيضر- بسكرة، كلية الآداب واللغات، قسم الآداب واللغة العربية، 2015-2016م، ص65.

[2]- حسن خميس سعيد الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص36.

[3]- سليم قزعوط، التعليل النحوي من أصالة النشأة إلى تأثره بالعلوم، ص158.

العرب"[1]، ليستقرّ هذا المصطلح عند " الخليل بن أحمد وتلميذه سيبويه من خلال جهودهما في النحو كما أنه قد تم في عصرهما الإلمام بأبواب النحو حتى نجد قواعد النحو قد وضعت وتأصلت وبنيت عللها فرسخت في الأذهان"[2]، ثمّ سار على نهجهما العديد من العلماء والدّارسين، وخاضوا في العلّة والتعليل من خلال مؤلفاتهم.

2-1-3- مرحلة النضج والازدهار:

تعتبر هذه المرحلة الأكثر نضجا وتقدّما في تاريخ التعليل النحوي،" وبدأت تظهر منذ القرن الرابع الهجريّ محاولات لوضع أُطُر منهجيّة نظريّة لجوانب من نظرية النّحو العربي، بالاعتماد على استقراء مادّة النّحو العربيّ بأبوابه، وأحكامه، ومسائله، وجزئياته في الكتب الأولى، ولاسيما كتاب سيبويه، للانتقال بالنظريّة النّحويّة من مرحلة الأعراف غير المكتوبة إلى مرحلة البنود المكتوبة"[3]، فالتعليل النحوي صار علما قائما بذاته له معاييره، ومصطلحاته وأصوله، وذلك بالاعتماد على استقراء النّحو العربي.

ولقد شهدت هذه المرحلة محاولات تنظيرية؛ غرضها حصر جوانب نظرية التعليل في النّحو العربي من بينهم ابن السرّاج(ت316هـ)، فقد نظر في اعتلالات النحويين فوجدها على ضربين:" واعتلالات النحويين على: ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب، كقولنا: كل فاعل مرفوع، وضرب آخر يسمى علة العلة، مثل أن يقولوا: لِمَ الفاعل مرفوعا والمفعول منصوبا، ولم إذا تحركت الياء والواو وكان ما قبلهما مفتوحًا

[1]- المرجع السابق، ص159.

[2]- دلال قاسمي، أصول النحو العربي في الكتابات اللغوية العربية الحديثة، ص65.

[3]- حسن خميس سعيد الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص51.

قلبتا ألفًا، وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب، وإنما تستخرج منه، حكمتها في الأصول التي وضعتها، وتبين بها فضل اللّغة على غيرها من اللّغات"[1]، ويظهر من ذلك أنّه جعل النّحو على مستويين:

"1- انتحاء سمت كلام العرب تعريفا وتنكيرا بتحقيق الصواب المعلل بالعلة الأولى المطردة.

2- يبحث في علة العلة متجاوزا علة الصواب الأولى لاكتشاف العرب في كلامها وهذا المستوى من التعليل نظري لم يستهدفه ابن السراج في أصوله"[2]، وذلك واضح من قوله:" وغرضي في هذا الكتاب ذكر العلة التي إذا اطردت وصل بها إلى كلام العرب فقط"[3]، وكذلك الزجاجي(ت337هـ)، فقد قسّم العلة إلى ثلاثة أقسام: علة تعليمية، وعلة قياسية، وعلة جدلية، بالإضافة إلى أعلام آخرين أمثال السيرافي(ت368هـ)، وابن جني، والأنباري وغيرهم.

2-1-4- مرحلة المراجعة والاستقرار:

تميّزت هذه المرحلة بالمبالغة في التعليل، واكتمال النظرية النحوية" وتمثّل تعليلات النّحاة منذ القرن السابع الهجريّ في مجملها موقفا من العلة في التراث النحويّ، ظهر واضحا في اتجاهين غلبا على أعمال النحاة في هذه المرحلة. أحدهما نزع إلى جمع ما يستطيع من العلل، والترجيح بينها في مطولات نحويّة عامة كشرح المفصّل لابن يعيش، وشرح الكافية للرضيّ الأستراباذيّ وهمع الهوامع للسيوطي، والآخر نزع إلى اختيار علّة مناسبة أو أكثر والسكوت عن العلل الأخرى كما في المختصرات نحو الكافية لابن

---

[1]- أبو بكر محمد بن سهل بن السرّاج، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط3، بيروت،1417هـ-1996م، ج1، ص35.

[2]- نقلا عن سليم قزعوط، التعليل النحوي من أصالة النشأة إلى تأثره بالعلوم، ص159- 160.

[3]- ابن السراج، الأصول في النحو، ص36.

الحاجب، وقطر النّدى لابن هشام"[1]، وتأثّر التعليل النحوي بالعلوم الأخرى،" وهناك من الباحثين من يرى أن الذي زاد من نمو العلة النحوية ورسوخها ما هيّأته لها العلوم الأخرى كعلم الفقه والكلام"[2]، ففي هذه المرحلة قام النحاة بجمع كل تعليلات النحويين السابقين في النحو ثمّ الترجيح بينها والاختيار منها، ومنهم من اكتفى بذكر ما يراه من تعليل دون ذكر غيره من التعليلات.

2-2- مسالك العلة:

تعرف مسالك العلة بأنها الطرائق والأدلة التي يعتمدها النحاة في إثبات العلة، فلقد اهتم بها النحاة قديما وحديثا، وسنذكر بعضها:

أ) الإجماع:

وهي "أن يجتمع أهل العربية على أن علة هذا الحكم: كذا، كإجماعهم على أن علة تقدير الحركات في المقصور: التعذر، وفي المنقوص الاستثقال"[3]، فأهل العربية يجتمعون حول قضية ما، وبعد الأخذ والردّ يتفقون على أن علة وسبب هذا الحكم هو كذا.

ب) النص:

فالنص هو "أن ينص العربي على العلة"[4]، فيقصد هنا، النص اللّغوي الذي يعود إليه النحوي في حكمه على العلة، قد يكون القرآن الكريم أو الحديث النبوي الشريف أو الشعر والنثر.

---

[1]- حسن خميس سعيد الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص82.

[2]- دلال قاسمي، أصول النحو العربي في الكتابات اللغوية العربية الحديثة، ص65.

[3]- جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص113.

[4]- خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، ص341.

ت) السبر والتقسيم:

" وهي أن يورد الوجوه المحتملة للعلية، ثم يسبرها بإلغاء ما لا يصلح وإبقاء ما هو صالح فتتعين عليته"[1]، فالنحاة والعلماء يضعون مجموعة من الوجوه المحتملة ثمّ يقومون بتصنيفها حيث يلغون كل ما هو غير صالح، ويبقون ويعتمدون على ما هو صالح.

ث) الإيماء:

وهو" أن يفهم التعليل من سياق الكلام ومن القرائن التي تدل عليه"[2].

ج) المناسبة:

وهناك من النحاة من سمى المناسبة بالإخالة" لأن بها يخال، أي يظن أن الوصف علة، ويسمى قياسها قياس علة، وهو: أن يحمل الفرع على الأصل بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل، كحمل ما لم يسم فاعله على الفاعل في الرفع بعلة الإسناد"[3]، بمعنى اعتقاد أن الوصف الذي قدم هو علة الحكم الأصلية دون تأكيد مجزم.

---

[1]- بلخوجة عبد العزيز، العلة النحوية أنواعها، مسالكها وقوادحها، جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم، مجلد1. عدد5، 2018م، ص548.

[2]- عفاف فالح المقابلة، التعليل في كتاب أسرار العربية عند الأنباري، رسالة مقدمة لاستكمال الحصول على درجة الدكتوراه في اللغة، جامعة اليرموك، كلية الآداب، قسم اللّغة العربية، 2015، ص22.

[3]- بلخوجة عبد العزيز، العلة النحوية أنواعها، مسالكها وقوادحها، ص 549.

ح) إلغاء الفارق:

إلغاء الفارق هو "بيان أن الفرق لم يفارق الأصل إلا فيما لا يؤثر فيلزم اشتراكهما ومثاله قياس الظرف على المجرور لأنهما متساويان في كل شيء"[1] .

خ) الطرد:

" وهو الذي يوجد معه الحكم وتفقد الإخالة في العلة، واختلفوا في كونه حجة، فذهب قوم إلى أنه ليس بحجة لأن مجرد الطرد لا يوجب غلبة الظن"[2].

2-3- أنواع العلة:

تعتبر العلة من أهم أركان القياس، لأنه يمثل الصلة بين الأصل والفرع، ولتحديد أنواعها اختلفت وجهات نظر علماء النّحو في تحديد أنواعها، نذكر منها:

هناك من النحاة من يرى أن العلل نوعان، فقد ذكر السيوطي ما قاله الدينوري الجليس أن العلل نوعان:

"1- علة تطرد على كلام العرب، وتنساق إلى قانون لغتهم.

2- علة تظهر حكمتهم، وتكشف على صحة أغراضهم ومقاصدهم"[3] .

---

[1]- عفاف محمد فالح المقابلة، التعليل في كتاب أسرار العربية عند الأنباري، ص24.

[2]- خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو العربي في كتاب سيبويه، ص345.

[3]- جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، تح: عبد الحكيم عطية، دار البيروني، ط2، 1427هـ- 2006م، ص98.

وهناك من النحاة أيضا من صنف العلل إلى ثلاثة أنواع ومنهم الجرجاني الذي قسّم العلل إلى التعليمية، القياسية والجدلية "فالتعليمية هي العلل الأولى التي تفيدنا الأحكام الإعرابية كأن تقول: العلة في نصب لفظة "زيدا" في قولنا: إن زيدا مسافر، هي مجيء إن قبلها، والقياسية هي العلل الثانية التي تأتي وراء العلل الأولى، كأن يسأل عن العلة في أن تنصب "إن" لفظة "زيدا" فيجيب النحاة بأنها هي وأخواتها اشبهت الفعل المتعدي إلى مفعول به واحد، فعملت عمله... أما العلل الجدلية فعلل ثوالث تأتي وراء العلل الثواني"[1]. فالزجاجي أدرج العلة التعليمية في المرتبة الأولى كونها تساهم في تكوين الناشئ، وتعلمه الأحكام والقواعد الإعرابية، ثم تأتي في المرتبة الثانية العلة القياسية، وفي الأخير تأتي العلة الجدلية.

كما نجد أيضا من يرى أن العلة على أنواع كثيرة، مثل السيوطي الذي صنف العلة إلى أربعة وعشرين نوعا وهي "علّة سماع، وعلّة تشبيه، وعلّة استغناء، وعلّة استثقال، وعلّة فرق، وعلّة توكيد، وعلّة تعويض، علّة نظير، وعلّة نقيض، وعلّة حمل على المعنى، وعلّة مشاكلة، وعلّة معادلة، وعلّة قرب ومجاورة، وعلّة وجوب، وعلّة جواز، وعلّة تغليب، وعلّة اختصار، وعلّة تخفيف، وعلّة دلالة حال، وعلّة أصل، وعلّة تحليل، وعلّة إشعار، وعلّة تضاد، وعلّة أولى"[2]، وهذه العلل بعضها سماعية تعتمد بالدرجة الأولى على سماع كلام العرب الفصحاء، والبعض الآخر تعتمد على القياس وأخرى نحوية.

نستنتج في الأخير أن هناك اختلاف بين النحاة في قضية العلة وأنواعها، فمنهم من قسمها إلى نوعين ومنهم من جعلها ثلاثة أنواع، وبعضهم جعلها على أنواع كثيرة.

---

[1]- أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفوس، ط3، بيروت، 1399هـ- 1979م، ص د.

[2]- جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص98.

3- العلة عند المحدثين:

لقد بحث في موضوع العلة مجموعة من النحاة المحدثين وأبدوا بآرائهم فيها، ومنهم:

❖ علي أبو المكارم:

لقد جعل علي أبو المكارم العلة في كتابه أصول التفكير النحوي "العلة أحد أنواع الجامع بين المقيس والمقيس علية، وهي السبب الذي تحقق في المقيس عليه فأوجب له حكما، وتحقق في المقيس أيضا فألحق به فأخذ حكمه"[1]، فالعلة هي التي تجمع بين المقيس والمقيس علية، وتعتبر السبب الذي يشترط تحققّه في المقيس عليه، فيتحقق بدوره في المقيس، فيطلق عليه نفس الحكم، والعلة هي نوع من أنواع القياس.

❖ خديجة الحديثي:

تتمثل العلة عند خديجة الحديثي في أنها "الصفة أو المميزة التي من أجلها أعطي المقيس الحكم الذي في المقيس عليه"[2]، فحكم الفرع مرهون ومرتبط بحكم الأصل، ولكن تعريف خديجة الحديثي تعرض لانتقادات لأنه "تعريف فضفاض غير منضبط، تنقصه الدقة، لأنه يخلوا من ذكر مواصفات هذه الصفة أو المميزة كما عند الفقهاء فهي عندهم الوصف الظاهر المنضبط المناسب للحكم"[3].

❖ حسن خميس الملخ:

يرى حسن خميس الملخ أن العلة النحوية تتضمن معنى المشابهة وهذا النص يبين ذلك "تأخذ العلة معنى المشابهة التي يعبر عنها النحاة بمصطلح يناسب كل عملية

---

[1]- علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، دار غريب، ط1، القاهرة، 2007، ص108.

[2]- خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، ص317.

[3]- محمد بن حجر، العلة النحوية في النظرية الخليلية الحديثة المفهوم والتطور، ص109.

قياس على حدة، فمشابهة نائب الفاعل للفاعل يعبر عنها النحاة بالإسناد"[1].

المبحث الثاني: العلة عند عبد الرحمن الحاج صالح:

1- مفهوم العلّة عند عبد الرحمن الحاج صالح:

عبد الرحمن الحاج صالح كانت له بصمته في دراسة العلّة النحوية، فقد فصّل فيها تفصيلا كبيرا، فلقد أدرج تعريف العلة في كتاب منطق العرب في علوم اللّسان أثناء مقارنته بين علّة النحاة الأوليين وعلّة الأصوليين وعلل أرسطو الأربعة، وفي تعريف عبد الرحمن الحاج صالح للعلّة اعتمد على تعريف الخليل "العلة حدث يشغل صاحبه عن وجهه"[2].

ولقد علّق على ذلك بقوله "هذا الذي يصيبه حادث شارد عدل به عن المسلك أو الطريق، أو المنهاج، أي عن سبيل توجيهه. فالحادث مانع"[3]، فيفهم من كل هذا أن العلة عند عبد الرحمن الحاج صالح بمعنى المانع.

وحتى يثبت عبد الرحمن الحاج صالح أن معنى العلة النحوية هي المانع، استدل على ما قاله النحاة، فسيبويه يقصد بالعلة في كتابه الكتاب بالمانع، عرض لنا بعض عباراته، "قال سيبويه (عن الخليل) : "وتقول في الإضافة (النسبة) إلى قسي وثدي: ثدوي وقسوي لأنه فعول... وقوله أيضا عن ثبات الياء والواو في هاء الغائب،...وقوله ولم تذهب الواو كما ذهبت من الفعل يعد ولم يحذف من موعد لأنه ليس

---

[1]- حسن خميس الملخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق، ط1، الأردن، 2001، ص159-160.

[2]- نقلا عن عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص331.

[3]- جميلة فرحي، (القياس، العلة، العامل) في فكر عبد الرحمن الحاج صالح- دراسة وصفية تحليلية، ص152.

فيه من العلة ما في يعد ولأنها اسم"[1]، ويفهم من كل هذه العبارات أن "حضور العلة سبب خروج الظاهرة اللّغوية من أصلها، والعدول بها وأن غياب العلة سبب في رجوعها إلى أصلها الأول"[2] .

2- تطوّر مفهوم العلة:

لقد قسّم الحاج صالح المراحل الزمنية التي تطوّرت فيها العلّة النحوية،" إلى أربع مراحل رئيسية، هي: مرحلة الأصالة، ومرحلة هيمنة علم الكلام، ومرحلة هيمنة الفلسفة، ومرحلة الجمود والتقهقر"[3]، فهو يرى أن مفهوم العلّة تطوّر تاريخيا، وذلك بمروره بأربع مراحل. كما أنّ " العلة ارتبطت بالحكم النّحوي ارتباطا وثيقا، وعاصرت نشأته وكانت في أول أمرها ساذجة بسيطة، ثم تطورت، وتعقد الحديث فيها وتشعب إلى نوع من الجدل النظري لا غناء فيه"[4].

2-1- مرحلة الأصالة:

و" تمتدّ من بدء نشأة النّحو إلى سنة 180هـ تاريخ وفاة سيبويه"[5]، " فقد ارتبط التعليل بالحكم النحويّ؛ لأن غاية النّحاة في هذه المرحلة على الأقل "إنشاء معيار نحويّ، له من الاطراد، والتوسُّع، والبعد عن الشذوذ ما يعصم الألسنة من الخطأ واللحن"، فيكون المعيار النّحويّ مقياسا للصواب، وعلّة لردّ الخطأ

[1]- عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، بتصرف، ص330-331.
[2]- محمد بن حجر، العلة النحوية في النظرية الخليلية الحديثة المفهوم والتطور، ص112.
[3]- المرجع نفسه، ص123.
[4]- محمود أحمد نحلة، أصول النحو العربي، ص124.
[5]- محمد بن حجر، العلة النحوية في النظرية الخليلية الحديثة: المفهوم والتطور، ص123.

واللحن"[1]، فالتعليل نشأ في بادئ الأمر على أيدي النحّاة الأوائل؛ أمثال: أبو الأسود الدؤلي، وبن أبي إسحاق الحضرمي، ثمّ تلاهما الخليل وسيبويه وغيرهما.

و"أما العلة ...ما تدل عليه في الأركان الأربعة هو ما يُسمّيه الشافعي بـ " المعنى"، وهو الجامع عند من جاء بعده. وهو ما ارتبط بالحكم في الأصل فإذا وُجد في الحادثة نفس المعنى يكون لها حكم الأصل. أما في النحو فهذا الرابط الجامع هو في زمان سيبويه توافُق البناء أو المجرى لا غير، ويعتبر مفهومًا رياضيًا كما رأينا. ولا يُطلق سيبويه على هذا المفهوم العلمي الدقيق لفظة علة أبدا بل العلة هي دائما عند النحاة الأوّلين عامل اضطراب ومانع للاطراد في داخل الباب (خروج بعض أفراده عنه) فهو شيء آخر تماما"[2].

والعلة حدَث يشغل صاحبه عن وجهه فهي على هذا، عرض يطرأ فيعوق الشيء عن استمراره على ما كان عليه فيشغله بذلك عن وجهه فهو سبب خاص وليس سببا عاما أو أي نوع من الأسباب"[3].

2-2- مرحلة هيمنة علم الكلام:

تمتدّ هذه المرحلة" بين سنة 180هـ تاريخ وفاة سيبوبه وسنة 279هـ تاريخ خلافة المعتضد"[4]، واتخذ علم الكلام منهجا فلسفيا " من فرقة المعتزلة، فظهرت وجهة نظر جديدة في التعليل وبدأ تغير العلة بظهور فكرة المعاني على يد معمر بن عباد السلمي(ت210ه)، وخلاصة فكرته أن أي جوهر لا يصدر منه فعل إلا لمعنى، ولا يكون هذا المعنى إلا لمعنى آخر، وهكذا يتسلل الأمر إلى غير النهاية، فصار المعنى يدل على

[1]- حسن خميس سعيد الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص39.
[2]- عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص328.
[3]- عبد الرحمن الحاج صالح، البنى النحوية العربية، ص238.
[4]- محمد بن حجر، العلة النحوية في النظرية الخليلية الحديثة: المفهوم والتطور، ص126.

كيان مفهومي، وأخذ في النحو معنى العلة"[1] فمفهوم العلة تطوّر وأصبح يدلّ على المعنى، وأن أي فعل يحدث إنما يحدث لمعنى الذي يكون مرتبط بمعنى آخر، فالمعنى تغيّر وخرج عن مفهومه البسيط، الذي كان يقابل اللفظ أي الصورة الذهنية، إلى معنى مجرّد يدل على كل كيان مفهومي، وبعدها أخذت العلّة مفاهيم أخرى كالمتحدث، أو المولد، ولا يمكن إلحاق الفرع بالأصل إلاّ لوجود علّة تجمعهما.

2-3- مرحلة هيمنة الفلسفة والمنطق الأرسطي:

وهي المرحلة الثالثة" وتمتد من سنة 279هـ إلى سنة 392هـ، تاريخ وفاة ابن جني. وفيها اكتسحت الفلسفة اليونانية والمنطق الأرسطي على الخصوص على الثقافة العربية بما فيها النحو، بداية من الربع الأخير من القرن الثالث، وكان أثرها أخطر من علم الكلام، ومع ذلك فقد بقيت عملية البحث متواصلة، بل وجدت تحقيقات جديرة بالإعجاب في شتى المجالات، ولكن الفكر اللّساني أخذ شيئا فشيئا يلفَّح بالمفاهيم الفلسفية"[2]، وكثرت بعدها الصراعات المذهبية" بين أهل الرأي والأثر، وبين البصريين والكوفيين، وظهرت حركة الشعوبية، أصحابها ينكرون الحقائق والمعرفة، وهذا الصراع الثقافي كان وراء محاولة تصحيح القياس، وبالتالي تصحيح العلة من أجله، حتى تكون قريبة من العلة المنطقية باعتماد العلة الفاعلة"[3].

ولقد شرح أرسطو في كتابه" التحاليل الثانية" العلة شرحا مفصّلا، ممّا دفع ببعض المحدثين إلى القول" أن العلة النحوية (ومنها العامل عندهم) قد اقتبسها النحاة منذ البداية من أرسطو. وقد رددنا على ذلك بأن العلل الأربعة عند أرسطو نظرية فلسفية خاصة به فقد كان يقصد منها لا مجرد ربط الشيء بسببه بل

---

[1]- جميلة فرحي، (القياس- العلة- العامل) في فكر عبد الرحمن الحاج صالح، دراسة وصفية تحليلية، ص153.

[2]- محمد بن حجر، العلة النحوية في النظرية الخليلية الحديثة: المفهوم والتطور، ص130.

[3]- جميلة فرحي، (القياس- العلة- العامل) في فكر عبد الرحمن الحاج صالح، دراسة وصفية تحليلية، ص153.

ما يؤدي إلى معرفة ماهية الشيء"[1]، فهو قسّم علل البرهان إلى أربعة أقسام هي: المادية والصورية والفاعلية والغائية.

2-4- مرحلة الجمود والتقهقر:

وهي آخر مرحلة،" وتبدأ من سنة 470هـ تاريخ وفاة الشيخ عبد القاهر الجرجاني، وبها يبدأ العصر الوسيط للفكر الإسلامي والنحو العربي على الخصوص، فقد بدأ مع الأوائل إجرائيا، وانتهى في هذا العصر مع المتأخرين إلى فكر تأملي محض، فتأزم التفكير العلمي شيئا فشيئا- وخصوصا من بداية القرن السادس- إلى أن صار أشكالا قولبية دون ابتكار، ولا أصالة"[2]، فالفكر الإجرائي عاد من جديد، ممّا أثّر سلبا على المفاهيم النحوية عامة، وأصبح التفكير العلمي مجرّد شكل قولبي فقط خالٍ من الابتكار والأصالة.

3- مبادئ التعليل:

أ) الأصول التي يعمل بها في التعليل:

لقد حصر عبد الرحمن الحاج صالح التعليل في ثلاثة أصول وهي الأصل في القياس والأصل في الاستعمال والأصل في الموضوع، "فالأصل في الاستعمال هو ما اطرد واستمّر والأصل في القياس هو ما يقتضيه القياس والأصل في الموضوع هو ما جاء في وضع اللّغة وقد لا يتحقق ذلك لعارض حصل في الاستعمال وهو العلة"[3]، فهو يرى أن الأصل في الاستعمال يشترط الاطراد والاستمرار، في حين الأصل في القياس هو الذي يقوم عليه القياس، أما الأصل في الموضوع هو ما يكون داخل حيّز اللغة، كما يمكن عدم تحقّقه لمانع وقع في الاستعمال ويتمثّل في العلّة.

---

[1]- عبد الرحمن الحاج صالح، البنى النحوية العربية، ص239.

[2]- محمد بن حجر، العلة النحوية في النظرية الخليلية الحديثة: المفهوم والتطور، ص137.

[3]- عبد الرحمن الحاج صالح، البنى النحوية العربية، ص241.

4- أنواع العلل:

قسّم عبد الرحمن الحاج صالح العلة إلى أقسام عدّة من وجهة نظره، فجعل العلة على ستة أنواع، ولكنه ركز أكثر على علة التغيير، إذ يرى " أنها تكون في الأكثر عاملا خارجيا عن نظام اللغة. فمنها ما هو راجع إلى كلفة في التلفظ والأداء ببعض التراكيب فيميل المتكلم إلى أن يغير منها هذا الذي هو مكلّف وذلك مثل توالي بعض الحركات كالكسر المتبوع بضم والعكس وتتابع أكثر من ثلاث حركات في الكلمة الواحدة"[1]، يفهم من هذا التعريف أن علة التغيير تتعلق ببعض التراكيب، حيث أثناء النطق بها يسبب ثقلا على اللّسان، وتحتاج إلى جهد كبير للتلفظ بها، ولقد علل ابن الأنباري لعلة التغيير "بحمل التصغير على التكسير لأنه يغير اللفظ والمعنى كما أن التكسير يغير اللفظ والمعنى"[2]،فمثلا لفظة كتاب إذا قمنا بتصغيرها تصبح كتيب، فنلاحظ أثناء النطق حدوث تغير في اللفظ فالألف تغيرت إلى ياء، وكذلك معناها تغير لأنها أصبحت تدل على التصغير بعدما كانت تدل على الكبر.

4-1- علة التخفيف كأهم سبب للتغيير:

أ) مستويات التغيير من حيث العفوية وعدمها:

"إن العلة كسبب للتغيير العارض يمكن أن تظهر في أي مستوى من مستويات اللغة"[3]، فالتغيير لا يقتصر على مستوى واحد من مستويات اللغة بل يمكن أن يظهر في جميع مستوياته (الصوتي، الصرفي، النحوي، الدلالي). وهو الرأي الذي ذهبت إليه أمل أحمد علي مفتاح أثناء تناولها علة التخفيف حيث

---

[1]- المرجع السابق، ص141.

[2]- عفاف فالح المقابلة، التعليل في كتاب أسرار العربية عند ابن الأنباري، ص166.

[3]- عبد الرحمن الحاج صالح، البنى النحوية العربية، ص141.

رأت أنه "من الملاحظ في هذا النوع من التعليل أنه يتعايش مع كل مستويات اللغة وأكثرها المستوى الصوتي والصرفي، لأن معطياتهما عماد الكلمة التي تتكون منها التراكيب اللّغوية باختلافها"[1].

"وفي الكلام العفوي يميل الناطق عامة إلى التقليل من الجهود العضوية إلى أقصى ما يمكن لأنه "يلتمس الخفة" في مقام الخفة خصوصا إذا لم يتغير بذلك المعنى"[2]، فالمتكلم أثناء كلامه يسعى إلى أقصى ما يمكن أن يقلل من الجهود العضوية ويتم ذلك تلقائيا دون إعمال الفكر لأنه لم يكتسبها بالتعليم، ويشترط في ذلك أن لا يتغير المعنى، فعلة التخفيف "هي علة تتصل بطبائع العرب في القول إذ كانوا يميلون إلى اختيار الأخف إذا لم يكن ذلك مخلا بكلامهم، فهم يفضلون ما خفّ من الكلام ويستحبونه ويستثقلون الثقيل ويتجنبوه اقتصادا بالجهد المبذول"[3].

ب) اطراد العلة وصيرورة محصولها قياسيا:

"ومن هذا الحذف ما يصير قياسا لاطراده في الاستعمال"[4]، فمن هذا التعريف يفهم أن الشيء إذا كثر استعماله يؤدي إلى تخفيفه أو حذفه، فإن "كثرة الاستعمال من أبرز العلل التي يستند عليها النحاة في تعليل ظاهرة الحذف التي تجرى على الكلام، سواء كانت لحرف فأكثر أو كلمة فأكثر أو حتى جملة كاملة"[5].

---

[1]- أمل أحمد علي مفتاح، تعليل الظواهر اللغوية عند ابن جني، رسالة مقدمة لنيل درجة الإجازة العالية (الماجستير)، جامعة طرابلس، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، 2010-2011، ص73-74.

[2]- عبد الرحمن الحاج صالح، البنى النحوية العربية، ص242.

[3]- عفاف محمد فالح المقابلة، التعليل في كتاب أسرار العربية عند ابن الأنباري، 56.

[4]- عبد الرحمن الحاج صالح، البنى النحوية العربية، ص242.

[5]- نوح يحي الشهري، كثرة الاستعمال وأثره في التقعيد النحوي عند ابن الأنباري، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، جامعة الملك عبد العزيز جدة، كلية الآداب والعلوم الانسانية، مجلد26، العدد1، 2018، ص110.

فالتعليل ظاهرة الحذف يعتمد النحاة كثيرا على كثرة الاستعمال، فالحذف يكون في الكلام وعناصرها.

ومن الأمثلة على ذلك "قولنا: يا زيد فعل مضمر حذف لكثرة الاستعمال، وتقديره عند النحويين: أنادي زيدا أو أدعوا زيدا أو أريد زيدا، قال سيبويه:" حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم هذا في الكلام وصار (يا) بدلا من اللفظ بالفعل، كأنه قال: يا أريد زيدا فحذف أريد وصار (يا) بدلا منها""[1]، والشعر هو الآخر له مجال لغوي يصاب بالحذف لأنه "يخضع لقواعد تخصه هو وحده تتعلق بالوزن والقافية إلا الشاعر قد يضطر إلى تغيير بعض العبارات ويسمى هذا "بضرورات الشعر" "[2] ، فالشاعر دون غيره له السلطة والهيمنة على تغيير بعض القوانين والقواعد، وهو يسمى بالضرورة الشعرية حيث "حين تميز الشعر بخاصية الوزن والقافية وكافة المعاني وتحديد المباني، أبيح للشاعر التصرف في بعض قواعد اللّغة، ومنه كانت علة الضرورة وسيلة تعليل كثير من مظاهر الخروج عن القوانين المستنبطة"[3].

وعلة التخفيف تنقسم إلى قسمين:

"الأولى هي غير موجبة وتنتمي إلى مستوى التعبير العفوي أو الاضطراري في الشعر.... أما الثانية فهي الموجبة التي تُفرض على الناطق"[4]، فالعلة غير موجبة تكون في التعبير التلقائي والاضطراري في الشعر لأن الشاعر في بعض الأحيان يضطر ويلجأ إلى تغيير بعض القواعد والقوانين لضرورة شعرية، في حين العلة الموجبة تجعل الناطق موضوعيا، فلا يحق له المساس بالقواعد والقوانين.

---

[1]- عبد الرحمن فرهود جساس، كثرة الاستعمال في النحو العربي بين الظاهرة والتوجيه النحوي، مجلة جامعة ذي قار، جامعة ذي قار، كلية التربية، قسم اللغة العربية، مجلد8، العدد2، 2013، ص135.

[2]- عبد الرحمن الحاج صالح، البنى النحوية العربية، ص242.

[3]- درويش أحمد، التعليل اللّغوي عند البغداديين في ضوء الدرس اللساني الحديث، ص249.

[4]- عبد الرحمن الحاج صالح، البنى النحوية العربية، ص243.

ج) ما الذي يكون أخف أو أثقل في القبل النحوية:

يلجأ العديد من النحاة في تفسيراتهم ودراستهم إلى العديد من الظواهر اللغوية وهي التي "تخص كل فبيل من قُبل اللغة ولا علاقة لها بالجانب الصوتي وهذا الميدان يخص الأصول والفروع"[1]، أي أنها ترتبط بالأصول والفروع فتكون "الأفعال أثقل من الأسماء لوجهين: أحدهما: أن الاسم أكثر من الفعل من حيث إنّ كل فعل لابد له من فاعل... الوجه الثاني: وهو –الأهم لدينا الآن–أن الفعل يقتضي فاعلا ومفعولا فصار كالمركب منهما، إذ لا يستغني عنهما، والاسم لا يقتضي شيئا من ذلك"[2]، فالاسم أخف من الفعل، لأن الفعل لا يستغني عن الاسم الذي يتمثل في الفاعل والمفعول، في حين الاسم يستغني عنهما ولا سيتطلب وجودهما.

أمّا الاسم فيحتمل "التنوين وهو علامة التمكن ومن ثمّة يكون علامة للفصل ويحتمل علامات الإعراب. ولم يعرب من الفعل إلا الفعل المضارع لمجيئه في موضعه لثقل الفعل"[3]، فالاسم يقبل التنوين لأن أثناء التلفظ بالتنوين لا يجد ثقلا على اللّسان، كما أنه يقبل كل علامات الإعراب الأربعة (الرفع، النصب الجر، السكون) على عكس الفعل الذي يرفض التنوين لأن التلفظ به ينتج ثقلا على اللسان، كما أن الماضي والأمر من الأفعال تكون مبنية بسبب الثقل، ويعرب المضارع فقط.

---

[1]– المرجع السابق، ص244.

[2]– أحمد عفيفي، ظاهرة التخفيف في النحو العربي، الدار المصرية اللبنانية، ط1، القاهرة، 1417هـ–1996م، ص 46-47.

[3]– عبد الرحمن الحاج صالح، البنى النحوية العربية، ص244.

"فالتخفيف يعّم اللّغة كلها بما في ذلك قسمة التراكيب الخاصة بالجذور وقد تركوا الكثير من التراكيب الثقيلة المكلفة"[1]، فاللّغة تخضع للتخفيف باستثناء بعض التراكيب فقد تركوها كما هي لأن التلفظ بها تحدث ثقلا وتكلفا.

4-2- كثرة الاستعمال كمبدأ للتفسير ومنها التسيير:

إنّ علة كثرة الاستعمال تأتي "للدلالة على كثرة دوران الوحدة أو الضرب من الكلام في الكلام وأنه من أهم أسباب التغيير للوضع"[2]، فهي تمثل الاستعمال الكثير للكلام وشيوعه، كما أنها من أهم أسباب التغيير، فعلة كثرة الاستعمال من "العلل البارزة في العربية، وهم يعللّون بها بعض التغيرات التي تطرأ على الكلمات أو التراكيب التي يشيع استعمالها في كلام العرب وهي مقترنة في أكثر أحوالها بعلة التخفيف إذ أن ما يكثر استعماله يكون أشد حاجة إلى التخفيف"[3].

تسبّب علة كثرة الاستعمال تجميد العبارة على غرار الحذف والتخفيف، فالعبارة تبقى كما هي و" لا يجوز للمتكلم أن يتصرف فيها. وهذه الظاهرة تخص الأمثال في الأصل والشعر أيضا وهي ظاهرة التسيير، وميزته هو استمراره في سيرانه على نفس المحتوى من اللفظ والمعنى وامتناع الناطقين من تغييره"[4]. فالمتكلم لا يملك السلطة في تغيير العبارة ولو ببسيط، وتتمثل في الأمثال والشعر، حيث يتناولها كما هي وذلك لضمان استمرار سيرورتها بنفس المحتوى والمضمون.

---

[1]- المرجع السابق، ص244.

[2]- عبد الرحمن الحاج صالح، البنى النحوية العربية، ، ص246.

[3]- قفي نور الدين، العلة النحوية دراسة وصفية لمرتكزات أقسامها في مباحث النحويين، مجلة اللّغة العربية، مجلد 22، العدد4، 2020، ص389.

[4]- عبد الرحمن الحاج صالح، البنى النحوية العربية، ص246، بتصرف.

4-3- مبدأ الفرق وأمن اللبس:

تتمثل العلة الثالثة عند عبد الرحمن الحاج صالح في علة الفرق قال "يقابل مبدأ الاستخفاف مبدأ لا يقل أهمية لأنه ضده ومعارض له وهو الفرق أو التفريق"[1]، فعلة الفرق لها أهمية كبيرة تضاهي أهمية علة التخفيف، فعلة الفرق "هي العلة التي يفرق فيها بين حكمين مع أنها متشابهين ومنها تعليله التفريق بين (إن) المكسورة و(أن) المفتوحة حيث قال والمواضيع التي تقع فيها (أن) المفتوحة لا تقع فيها إن المكسورة فمتى وجدتهما يقعان في موضع واحد فاعلم أن المعنى والتأويل مختلف"[2].

أثناء دراسة وتناول النحاة لعلة التخفيف في النحو العربي لاحظوا "أن التخفيف الخاص بعبارة معينة أو ببعض الوحدات إذا أدى إلى الالتباس فقد يكون ذلك سببا لاضطراب سير التخاطب. وفسروا الامتناع من ذلك بضرورة "أمن اللبس". أي الأمن من وقوع التخليط بين الوحدات"[3]، فعلة أمن اللبس من بين أهم العلل التي لقيت اهتماما بالغا من قبل نحاة العربية، فعلة التخفيف إذا أدت إلى اللبس فإنه يسبب للمتكلم منعه من تحقيق غرض الإفهام، ويعرقل سير التخاطب "فعلة أمن اللبس تقترن بعلة الفرق لأن عدم الفرق يؤدي إلى اللبس والفرق يقع رغبة عما يؤدي إليه عدم الفرق من لبس، وهي من العلل الموجبة في النّحو العربي إذ إن كل ما يؤدّي إلى اللّبس في المعنى يجب الابتعاد عنه"[4].

---

[1]- المرجع السابق، ص247.

[2]- حيدر جبار عيان، صادق فوزي العبادي، العلل التعليمية وتطبيقها الأصول في النحو نموذجا، ص128.

[3]- عبد الرحمن الحاج صالح، البنى النحوية العربية، ص247.

[4]- قفي نور الدين، العلة النحوية دراسة وصفية لمرتكزات أقسامها في مباحث النحويين، ص392.

4-4- طرد الباب:

يرى عبد الرحمن الحاج صالح أنّ التسوية بين المختلف من الحروف في درج الكلام، يسمّى باطراد العلة في الباب؟، كما يطلق عليه أيضا حمل ما ليس فيه علة على ما فيه العلة، فطرد الباب:" هو أن تصاب وحدة معينة في داخل الباب بتغيير فيختلف الباب. فيميل الناطقون إلى جعل هذا التغيير يشمل باقي عناصر الباب"[1].

وعرّفه أبو البقاء العكبري(ت616هـ) في التبيين فقال:" إذا ثبت الحكم لعلّة اطّراد حكمها في الموضع الذي امتنع فيه وجود العلة، ألا ترى أنك ترفع الفاعل وتنصب المفعول في موضع يقطع بالفرق بينهما من طريق المعنى كما لو قلت (ضرب الله مثلاً) فإنك ترفع الفاعل وتنصب المفعول، مع أن الفاعل والمفعول معقول قطعا"[2].

وقد تفطّن إلى ذلك القدماء، فابن جني ذكر أن حمل ما لا علة فيه على ما فيه علة:" مذهبٌ مطّردٌ في كلامهم ولغاتهم. فاشٍ في محاوراتهم ومخاطباتهم أن يحملوا الشيء على حكم نظيره. لقُرب ما بينهما. وإن لم يكن في أحدهما ما في الآخر ممّا أوجب له الحكم"[3]، كما أن الذي حملهم على طرد ما لا علة فيه على ما فيه علة" أنه لما لم يكن ثمّ علة، لا قويّة، ولا ضعيفة، يعتلّ بها للظاهرة؛ لجَأُوا إلى حملها على أنها من قبيل طرد الباب على نسق واحد، للفرار من نفرة الاختلاف في مفرداته، ولتحقيق مبدأ التشاكل والتشابه بأمور عدة، لعل أبرزها حذف بعض حروف اللّفظ، أو قلبها حروفا أُخَرَ. وقد ألمح النحويون إلى ذلك،

---

[1]- عبد الرحمن الحاج صالح، البنى النحوية العربية، ص245.

[2]- نقلا عن جلال الدّين السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، تح: عبد الإله نبهان، مجمع اللغة العربية، د ط، دمشق، 1407هـ- 1987م، ج1، ص497.

[3]- ابن جني، المنصف (شرح كتاب التصريف للمازني)، تح: إبراهيم مصطفى وعبد الله الأمين، دار إحياء التراث القديم، ط1، مصر، 1373هـ- 1954م، ص191.

وفاضلوا بينها، وقرّروا أن بعضها أولى من بعض. فمراعاة المشاكلة بالقلب أقيسُ من مراعاة المشاكلة بالحذف؛ لأن القلب تغيير يعرض في نفس الحرف، والحذف إسقاط الأصل الحرف، والإسقاط في باب التغيير أتمّ من القلب"[1].

ولطرد الباب أنواع كثيرة أهمها:

"- في الفعل المثال الواوي: سقوط واوه في المضارع والأمر عند التقاء الياء أو الكسرة والواو في الغائب أو المخاطب في الأمر: *يوعِد يعد؛ *إوْعِد عِدْ. واطرد هذا إلى سائر تصاريف الفعل. فاطردت هذه العلة التي أصابت لفظ الغائب وحده أو المخاطب وحده. فتوحّد الباب.

- في الفعل المزيد بزيادة همزة وهو أَفْعل: يحدث بذلك في صيغة المتكلم في المضارع التقاء همزتين: * أُوْفعلُ كما في* أُوْكرم فتحذف الهمزة الثانية (ويحافظ على همزة المتكلم). فاطرد حذف الهمزة إلى جميع الباب مثل يُكرم وتكرم وغيرهما"[2].

ورأى عبد الرحمن الحاج صالح أنه" لابد من التمييز بين طرد الباب و" الحمل على النظير" كما قال ابن جني وبين" الحمل على الشبيه" لأن الأول الغرض منه هو عدم اختلاف الباب أما الثاني فيخص العنصر الواحد يُشبَّه بشيء آخر فيحمل عليه لشبهه به"[3].

---

[1]- حمدي محمود جبالي، طرد الباب بحمل ما لا علة فيه على ما فيه علة، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، جامعة تبوك- كلية التربية والآداب- السعودية، المجلد18، العدد1، 2015، ص17-18.

[2]- عبد الرحمن الحاج صالح، البنى النحوية العربية، ص249.

[3]- المرجع نفسه، ص250.

4-5- التوهّم أو أغلاط الناطق في استعماله للغة وفي القياس خاصة:

وترتبط هذه العلة بالناطق أي المتكلم، الذي يخطئ في استعمال اللّغة أو في تطبيقه للقياس، وذلك بعد انتشار الغلط عن طريق الاستعمال، شريطة أن ينتشر بين الفصحاء، فلا يعدّ بعدها خطأ.

ولقد جعل عبد الرحمن الحاج صالح هذا التوهّم تصوّرا خاطئا " والمقصود من التوهم هو مجرّد التصور إلا أنه قد يكون خطأ في إجراء القياس ولحنا إذا خالف الأصل الذي تكون عليه عامة الناطقين الفصحاء فهو في الأصل هفوة لسان بالنسبة للقياس وحده يرتكبها فرد واحد أو أكثر فيشيع. ولمفهوم الغلط بالتوهم عندهم أحوال بحسب الاستعمال:

- فإذا كان سُمع من فرد أو برواية ضعيفة أو ممن لم يوثق العربية وخالف جميع العرب الفصحاء فلا يكون عند النحاة العرب إلا لحنا محضًا ولا يجوز عند أحد.

- وإذا انتشر استعماله، على الرغم من خروجه من الباب، في جماعة معينة وهم الذين أخذت منهم اللّغة ويكون شائعا عندهم فيصير مقبولا إما كلغة من لغات العرب وإما كأصل إذا اطّردت العلة وإما كشاذ اطّرد في الاستعمال فهو في كل هذه الأحوال" من كلام العرب" "[1].

و"الغلط ناجم عن انحراف الاستعمال عن القواعد المجردة، ولهذا الانحراف أسبابه منها التوهم، وهو تصور وجود شيء لا يوجد، مثل تعليق ابن الأنباري على بيت الأحْوص اليربوعي:

مَشَائِيْمُ لَيْسُوْا مُصْلِحِيْنَ عَشِيْرَةً وَلَاْ نَاعِبٍ إلاَّ بِبَيْنٍ غُرَابُهَا

حيث قال في جرّ (ناعب) بأنه" توهم أنه قال: ليسوا بمصلحين، فعطفوا عليه بالجرّ...فوقع في الخطأ"[1]، ولا يدخل الغلط" أبدا فيما يعتقد بعض المحدثين ومن تقدمهم أنه مما غلّط به النحاة الشعراء تعسفًا بل هو

[1]- المرجع السابق، ص251-252.

نتيجة لافتراض النحاة بأن مثل جمع مصيبة على مصائب عوض مصاوب- وقد سمع مصاوب- أنه هفوة لشخص شاعت بين الناطقين لعدم وجود أي سبب آخر وجميع الأمثلة التي ذكروها في ذلك تدل على أن الناطق المتوهم الأول غلط في قياسه بسبب الشبه غالبا مثل مصيبة أو بسبب الجوار مثل: "هذا جُحْر ضبٍّ خربٍ"[2]. وهذا الأخير، فالسواد الأعظم من العرب وأفصحهم يرون أن الوجه هو الرفع لكن بعضهم يجُرّه. ولا يخفى عنّا أن التوهم ظاهرة تاريخية تمسّ جميع اللّغات وأن له يدٌ في تحول اللّغات إلى لغات أخرى عبر الزمن.

4-6- تداخل اللّغات:

حدّد عبد الرحمن الحاج صالح تداخل اللّغات في قوله: " وهي ظاهرة لغوية اجتماعية تنتج عن تأثير لغة قوم على لغة قوم آخرين فتتولد من ذلك لغة ثالثة. وذكروا من ذلك استعمال بعضهم لمضارع فَعِل وزن يفعُل بالضم وهو شاذ لأن أكثر ما سمع من فضِل/ يفضَل ولأن القياس هو أن يخالف المضارع صيغة الماضي"[3]، وقال ابن جني في ذلك: "واعلم أن أكثر ذلك وعامته إنما هو لغات تداخلت فتركبت...وذلك أنه قد دلّت الدلالة على وجوب مخالفة صيغة الماضي لصيغة المضارع...فقالوا ضرَب يضرِب وقتَل يقتُل وعلِم يعلَم...قولهم:" نَعِم ينعُم وفضِل يفضُل. وقالوا في المعتل: مِتّ تموت ودِمتَ تدوم...فنِعم في الأصل ماضي ينعَم وينعُم في الأصل مضارع نَعُم ثم تداخلت اللّغتان. فاستضاف من يقول نعِم لغة من يقول ينعُم فحدثت هناك لغة ثالثة"[4].

---

[1]- درويش أحمد، التعليل اللغوي عند البغداديين في ضوء الدرس اللساني الحديث، ص244.

[2]- عبد الرحمن الحاج صالح، البنى النحوية العربية، ص252.

[3]- المرجع نفسه ص254.

[4]- ابن جني، الخصائص، ج1، ص375-378.

خاتمة

حاولنا في هذه الدراسة أن نسلّط الضوء على أصول النحو العربي من منظور لساني حديث، وبالأخصّ القياس في كتب عبد الرحمن الحاج صالح، واستنتجنا أن قيمة القياس في الدرس اللّساني جليّة؛ حينما نحاول دراسة تلك النظريات التقليدية في ثوبها الجديد المنبثق من النظريات اللسانية الوصفية المعاصرة، كما أنّ له أهمية كبيرة؛ وذلك في مساعدة الناطق باللّغة على حفظ لسانه من الوقوع في اللّحن والخطأ، لارتباطه بالدراسات العربية، وتوصلنا إلى مجموعة من النتائج التي استخلصناها من هذه الدراسة، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

1/ عبد الرحمن الحاج صالح من بين أهمّ النحّاة والعلماء؛ الذين كانت لهم مساهمة كبيرة في سبيل خدمة اللّغة العربية في مختلف المجالات: كصناعة المعاجم، الترجمة، المصطلحات، التعليميات، اللسانيات...إلخ.

2/ عبد الرحمن الحاج صالح خير من مثّل موقف التوافق بين التراث أي القديم واللّسانيات الحديثة الغربية أي الجديد، حيث استطاع أن يؤسّس نظرية لغوية عربية جديدة؛ سماها النظرية الخليلية، والهدف منها إعادة الاعتبار للتراث اللّغوي العربي.

3/ يعتبر مشروع الذخيرة اللّغوية بنك آلي من النصوص العربية القديمة والحديثة ممّا أنتجه الفكر العربي، ويدلّ على ذكاء وبراعة عبد الرحمن الحاج صالح.

4/ عرّف عبد الرحمن الحاج صالح القياس من منطلقين: القياس كمصدر لقاس/ يقيس، والقياس كاسم، فالقياس كمصدر يدلّ على إجراء المتكلم في كلامه لمفردة أو تركيب على مثال من مثل العرب، بينما القياس كاسم فيتمّ بمقابلة مجموعة بمجموعة ، وهو تكافؤ في البنية أو المجرى، وليس مجرّد شبه أو مجانسة.

5/ يرى عبد الرحمن الحاج صالح أن كل الكلام العربي لا يخضع لمبدأ القياس لأن جزءًا منه لا يقاس، والمتمثّل في المفردات التي تسمع وتحفظ فقط، وجزء لا يقلّ أهمية وهو التركيب الذي يجري مجرى الأمثال.

6/ نشأ القياس نشأة فطرية، وكانت نشأته مصاحبة لنشأة النحو- كذلك العلّة- مرورا بثلاث مراحل وهي: مرحلة النشأة، ثمّ مرحلة المنهج، وأخيرا مرحلة التنظير.

7/ يقوم القياس على أربعة أركان هي: المقيس عليه(الأصل)، والمقيس(الفرع)، والعلّة، والحكم.

8/ اختلف العلماء والنحّاة العرب حول أقسام القياس، فهناك من يقسّمه إلى: قياس معنوي وقياس لفظي. ومنهم من يقسّمه إلى: قياس علّة، وقياس شبه وقياس طرد، في حين يقسّمه آخرون إلى: قياس أولى، وقياس مساوى، وقياس أدنى.

9/ تأثّر القياس النحوي بالقياس الفقهي، فبعض النحّاة استعاروا التسمية والمنهج من أصول الفقه.

10/ درس عبد الرحمن الحاج صالح القياس على مستوى المفردة، وعلى مستوى التركيب.

11/ اعتمد عبد الرحمن في تعريفه للعلّة على تعريف الخليل، وفسّر العلّة بالمانع.

12/ هناك اختلافات بين النحاة حول أنواع العلّة، فمنهم من قسّمها إلى نوعين ومنهم من قسمها إلى ثلاثة أنواع، وآخرون يرون أنّ العلّة أنواع كثيرة.

13/ نشأت العلة وتطوّرت حسب عبد الرحمن الحاج صالح مرورا بأربع مراحل هي: مرحلة الأصالة، ثمّ مرحلة هيمنة علم الكلام، وبعدها مرحلة هيمنة الفلسفة، وأخيرا مرحلة الجمود والتقهقر.

14/ ركّز عبد الرحمن الحاج صالح على علّة التغيير أكثر لأنّه اعتبرها عاملا خارجيا عن إطار اللّغة، والعلّة عنده ستة أنواع وهي: علّة التخفيف واطراد العلّة لتصبح قياسا، مبدأ الفرق وأمن اللّبس، كثرة الاستعمال كمبدأ للتفسير.

وفي ختام موضوعنا المتمثل في القياس والعلة، فهو موضوع يحتاج إلى البحث أكثر، والخوض فيه؛ لأنّه حقا موضوع شيّق وممتع، ننصح زملائنا في البحث فيه أكثر، فإن أصبنا فمن الله وحده، وإن أخطأنا فمن أنفسنا ومن الشيطان، والحمد لله ربِّ العالمين.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أوّلا: المصادر:

. عبد الرحمن الحاج صالح، البنى النحوية العربية، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، د ط، الجزائر،2016م.

– عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللّسان، موفم للنشر، د ط، الجزائر، 2012م.

– عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، موفم للنشر، د ط، الجزائر ،2012م ،ج1.

ثانيا: المعاجم:

- أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، د ط، ج4، دت.

- أبو نصر اسماعيل بن حمّاد الجوهري، الصحاح، تح: محمد محمد تامر، أنس محمد الشامي، زكريا جابر أحمد، دار الحديث، د ط، القاهرة، 1430هـ- 2009م.

- الشريف أبو الحسن علي بن محمد بن علي الحسيني الجرجاني الحمدي، التعريفات، دار الكتب العلمية، ط2، بيروت- لبنان، 1424هـ- 2003م.

- بطرس البستاني، محيط المحيط قاموس مطول للغة العربية، طبعة جديدة، بيروت_ لبنان، 1987.

- مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، القاموس المحيط، تح: أنس محمد الشامي، زكريا جابر أحمد، دار الحديث، د ط، القاهرة، 1429هـ- 2008م.

- محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، دار صادر، د ط، بيروت، د ت، ج6.

ثالثا: المراجع:

- أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، تح: سعيد الأفغاني، دار الفكر، ط2، بيروت، 1391هـ- 1371م.
- أبو الفتح عثمان ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، د ط، 1331هـ- 1913م، ج1.
- أبو الفتح عثمان ابن جني، المنصف شرح كتاب التصريف للمازني، تح: إبراهيم مصطفى، وعبد الله الأمين، دار إحياء التراث القديم، ط1، مصر، 1373هـ- 1954م.
- أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفوس، ط3، بيروت، 1399هـ-1979م.
- أبو بكر محمد بن سهل بن السرّاج، الاصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط3، بيروت، 1417هـ- 1996م،ج1.
- أحمد عفيفي، ظاهرة التخفيف في النحو العربي، الدار المصرية اللبنانية، ط1،القاهرة، 1417هـ- 1996م، ص36-35.
- إبراهيم أنيس، من اسرار اللغة، مكتبة الأنجلومصرية، ط6، القاهرة- مصر، 1978م.

- التواتي بن التواتي، المدارس اللسانية في العصر الحديث ومناهجها في البحث، دار الوعي، الجزائر، ط2، 1344هـ- 2012م.
- تمام حسّان، الأصول، عالم الكتب، دط، القاهرة، 1420هـ- 2000م.
- جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، تح: عبد الحكيم عطية، دار البيروني، ط2. 1427ه،2006م.
- حسن خميس سعيد الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، دار الشروق، د ط، عمان- الأردن، 2000م.
- حسن سعيد الملخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق، ط1، الأردن، م2001.
- خديجة الحديثي، الشاهد النحوي وأصول النحو في كتاب سيبويه، رفع المساهم، د ط. الكويت، 1394هـ-1974م.
- رضى الدين محمد بن الحسن الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، تح: محمد نور الحسن، محمد الزفراف، محمد مُحي الدين، عبد الحميد، دار الكتب العلمية، د ط، بيروت- لبنان، 1402هـ- 1962م،ج1.
- ربحي كمال، الإبدال في ضوء اللّغات السامية دراسة مقارنة، د ط، بيروت، 1980م.
- سعيد جاسم الزبيدي، القياس في النحو العربي، نشأته وتطوره، دار الشروق،ط1، عمان- الأردن، 1997م.
- صالح بلعيد، اللغة العربية العلمية، دار هومة، د ط، بوزريعة- الجزائر، 2003م.
- عفاف حسانين، في أدلة النحو، المكتبة الأكاديمية، ط1، القاهرة، 1996م.
- علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، دارغريب، ط1، القاهرة، 2007م.

- كمال بشر، اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم، دار غريب، د ط، القاهرة، 1999م.
- محمد حسن عبد العزيز، القياس في اللغة، دار الفكر العربي، ط1، القاهرة، 1415هـ-1995م.
- محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، ناشر الاطلسي، ط2، الرباط، 1983م.
- محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، ط4، القاهرة، 1989م.
- منى إلياس، القياس في النحو مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكريات، لأبي علي الفارسي، دار الفكر، ط1، سوريا- دمشق، 1405هـ- 1985م.

رابعا: المذكرات:

- حبيب زحماني فاطمة الزهراء، الكتابة الصوتية العربية، رسالة مقدّمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية اللغات والآداب والفنون، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة وهران، 2011-20012.
- دلال قاسمي، أصول النحو العربي في الكتابات اللغوية العربية الحديثة، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد خيضر- بسكرة، كلية الآداب واللغات، قسم الآداب واللغة العربية، 2015-2016.
- زينب فرحان الطريمات، الأصول النحوية ابن برهان العبكري في كتابه شرح اللمع، رسالة مقدّمة للحصول على درجة الماجستير، جامعة موته، قسم اللغة العربية وآدابها، 2005.
- سعاد شرفاوي، التفكير عند عبد الرحمن الحاج صالح، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، كلية الآداب واللغات، قسم اللغة والأدب العربي، 2009- 2010.

- سليمة قسمية، النظرية لخليلية للدكتور عبد الرحمن الحاج صالح- جذورها التاريخية وتطبيقاتها اللسانية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعو محمد بوضياف- المسيلة، كلية الآداب واللغات، قسم اللغة والأدب، 1437-1438هـ/ 2016-2017م.
- صالح محمد أبو صيني، القياس النحوي في كتاب سيبويه، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة اليرموك، دائرة اللغة العربية، 1410هـ- 1989م.
- عبد الحليم معزوز، تأصيل اللسانيات العربية عند تمام حسان وعبد الرحمن الحاج صالح دراسة إبستيمولوجية في المرجعية والمنهج، أطروحة مقدمة لشهادة الدكتوراه، جامعة باتنة1، كلية اللغة والأدب العربي والفنون، قسم اللغة والأدب العربي، 1437- 1438هـ/ 2016- 2017م.
- عبد الكريم جيدور، نظرية العامل النحوي وتعليمية النحو العربي- مفهومه في النظرية الخليلية وتطبيقاتها في تعليمية النحو، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة قاصدي مرواح- ورقلة، كلية الآداب واللّغات، قسم اللّغة والأدب العربي، 2011- 2012م.
- عدة بن يوسف حياة، الذخيرة اللغوية عند عبد الرحمن الحاج صالح، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم، كلية الأدب العربي والفنون، قسم الأدب العربي، 2018-2019م.
- محمد الأمين هراكي، الدرس اللّساني عند عبد الرحمن الحاج صالح، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد خيضر- بسكرة، كلية قسم الآداب واللّغة العربية، 1433- 1434هـ.
- مطير بن حسين، موقف علم اللغة الحديث من أصول النحو العربي، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية وآدابها، قسم الدراسات العليا والعربية، 1422-1423هـ.

- معالي هشام علي أبو المعالي، الاتجاه التوافقي بين لسانيات التراث واللسانيات المعاصرة الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح- أنموذجا، جزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، جامعة بغداد، كلية التربية للبنات، قسم اللغة العربية، ذو الحجة 1435هـ.
- وردة سخري، الجهود اللسانية عند الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح من خلال بحوث ودراسات في علوم اللسان، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة باتنة1، كلية اللغة والأدب العربي والفنون، قسم اللغة العربية وآدابها، 1436-1437هـ/ 2015-2016.

خامسا: المجلات:

- أحمد بناني، مريم يناني، دور عبد الرحمن الحاج صالح في تطوير تعليم اللغة العربية، مجلة آفاق علمية، المركز الجامعي- تمنراست، مجلد1، عدد4، 2019.
- الشريف بوشحدان، النظرية الخليلية وسبل ترقية اللغة العربية فيما قبل الجامعة، مجلة التواصل في اللغات والآداب، جامعة باجي مختار- عنابة، قسم اللغة العربية وآدابها، العدد31، سبتمبر2012.
- بشير إبرير، أصالة الخطاب في اللسانيات الخليلية الحديثة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر- بسكرة، عدد7، فيفري2005.
- بلخوجة عبد العزيز، العلة النحوية أنواعها ومسالكها، وقوادحها، جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم، مجلد10،عدد5، 2018م.
- جميلة فرحي، القياس- العلة- العامل في فكر عبد الرحمن الحاج صالح، دراسة وصفية تحليلية، مجلة اللسانيات التطبيقية، جامعة أبو القاسم سعد الله (الجزائر2)، مجلد4، عدد7، 2020.

- (حليمة خالدي، حقيقة القياس النحوي عند عبد الرحمن الحاج صالح، وعبد القادر بوزياني، جهود عبد الرحمن الحاج صالح في مجال اللسانيات المعاصرة)، مجلة موازين، جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف-الجزائر، كلية الآداب والفنون، مجلد1، العدد2، 1441هـ- 2019م.
- حليم حماد سليمان، علي مطرد الدليمي، العلة النحوية في كتاب الإغفال لأبي علي الفارسي(ت377هـ)، مجلة جامعة الأنبار للغات والآداب، جامعة الأنبار كلية التربية للعلوم اللسانية، العدد1، 2009.
- حمدي محمود جيالي، طرد الباب بحمل ما لا علة فيه على ما فيه علة، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، جامعة تبوك، كلية التربية والآداب- السعودية، مجلد18، عدد1، 2015.
- حيدر جبار عيدان، صادق فوزي ألعابدي، العلل التعليمية وتطبيقها –الأصول في النحو أنموذجا، مجلة مركز ودراسات الكوفة، جامعة الكوفة، كلية الآداب، العدد6، 2008.
- خيرة بلجيلالي، إسهامات عبد الرحمن الحاج صالح في ترقية اللغة العربية، مجلة حوليات التراث، جامعة مستغانم، العدد17، 2017.
- سليمان بوراس، النظرية الخليلية الحديثة مفهومها ومبادئها، مجلة العمدة في اللسانيات وتحليل الخطاب، جامعة المسيلة، العدد7، 2018.
- سليم قزعوط، التعليل النحوي من أصالة النشأة إلى تأثره بالعلوم، مجلة التعليمية، جامعة حسيبة بن بو علي- الشلف- الجزائر، المجلد6، العدد4، ديسمبر 2019.
- عبد الرحمن فرهود حساس، كثرة الاستعمال للنحو العربي بين الظاهرة والتوجيه النحوي، مجلة جامعة ذي قار، جامعة ذي قار، كلية التربية، قسم اللغة العربية، مجلد8، عدد2، 2013.

- عتابي بن شرقي، القياس في ضوء النظرية الخليلية الحديثة، مجلة دفاتر البحوث العلمية، جامعة مصطفى اصطنبولي- معسكر، العدد10.
- قفي نور الدين، العلة النحوية دراسة وصفية لمرتكزات أقسامها في مباحث النحويين، مجلة اللغة العربية، مجلد22، العدد4، 2020.
- محمد بن حجر، العلة النحوية في النظرية الخليلية الحديثة: المفهوم والتطور، مجلة اللغة العربية وآدابها، جامعة البليدة2- الجزائر، العدد5، مارس 2014.
- محمد جمعة الشامي، القياس في اللغة من خلال نماذج من كتاب إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس، مجلة جامعة سبها، كلية الآداب، قسم اللغة العربية وعلوم القرآن، مجلد9، العدد3، 2010.
- محمد سيف الإسلام بوفلاقة، اللسانيات الحاسوبية وإشكالات المنهج والأنظمة في ميزان البحث- معالجة تحليلية لرؤى علمية عربية متميزة، الممارسات اللغوية، جامعة عنابة، مجلد11، العدد2، جوان 2020.
- نوح يحي الشهري، كثرة الاستعمال وأثره في التقعيد النحوي عند ابن الانباري، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، جامعة عبد الملك عبد العزيز- جدة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مجلد26، العدد1، 2018.

الفهرس

الفهرس

شكر وتقدير

الإهداء

شكر وتقدير

مقدمة .....ب، ت، ث، ج.

مدخل.....7

1- مسيرة حياة عبد الرحمن الحاج صالح.....7

1-1- نشأته:.....7

1-2- وفاته: 9

1-3- الوظائف والمسؤوليات:.....9

1-4- مؤلفاته:.....10

1-5- محاضراته: 10

1-6- أهم الجوائز التي تحصل عليها:.....11

2- جهود عبد الرحمان الحاج صالح: 12

2-1- النظرية الخليلية الحديثة: 12

2-2- الذخيرة اللغوية:.....15

2-3- صناعة المعاجم:.....17

2-4- الترجمة: 18

2-5- المصطلحات:.....18

2-6- الأصول:.....19

2-7- التعليميات: 19

2-8- اللسانيات:.....20

2-9- جهوده في خدمة وترقية اللّغة العربية على أسس علمية:..... 21

المبحث الأول: القياس في التراث العربي.....23

1- مفهوم القياس:.....23

1-1- القياس في اللغة: 23

1-2- القياس في الاصطلاح:.....24

2- القياس عند القدماء: 26

2-1- القياس: النشأة والتطور:.....26

2-1-1- مرحلة النشأة:.....27

2-1-2- مرحلة المنهج:.....27

2-1-3- مرحلة التنظير: 28

2-2- أركان القياس: 29

2-3- أقسام القياس: 31

3- القياس عند المحدثين: 33

المبحث الثاني: القياس عند عبد الرحمن الحاج صالح.....35

1- مفهوم القياس عند عبد الرحمن الحاج صالح: 35

1-1- القياس كمصدر لقاس/ يقيس. 36

1-2- القياس كاسم(لاكمصدر).....45

1-2-1- القياس على مستوى المفردة وعلى مستوى التركيب: 40

المبحث الأول: العلة في التراث العربي:.....55

1- مفهوم العلة.....55

1-1- لغة: 55

1-2- اصطلاحا: 56

2-العلّة عند القدماء: 57

2-1-العلّة (النشأة والتطوّر): 57
2-1-1- مرحلة النشأة والتكوين: 57
2-1-2- مرحلة النموّ والارتقاء: 58
2-1-3- مرحلة النضج والازدهار: 59
2-1-4- مرحلة المراجعة والاستقرار: 60
2-2-مسالك العلة: 61
2-3- أنواع العلة: 63
3- العلة عند المحدثين: 65
المبحث الثاني: العلة عند عبد الرحمن الحاج صالح: 66
1- مفهوم العلّة عند عبد الرحمن الحاج صالح: 66
2- تطوّر مفهوم العلة: 67
2-1- مرحلة الأصالة: 67
2-2- مرحلة هيمنة علم الكلام: 68
2-3- مرحلة هيمنة الفلسفة والمنطق الأرسطي: 69
2-4- مرحلة الجمود والتقهقر: 70
3- مبادئ التعليل: 70
4- أنواع العلل: 71
4-1- علة التخفيف كأهم سبب للتغيير: 71
4-2- كثرة الاستعمال كمبدأ للتفسير ومنها التسيير: 75
4-3- مبدأ الفرق وأمن اللبس: 76
4-4- طرد الباب: 77
4-5- التوهّم أو أغلاط الناطق في استعماله للغة وفي القياس خاصة: 79
4-6- تداخل اللغات: 80
خاتمة 88

قائمة المصادوالمراجع.....92

فهرس الموضوعات.....101

ملخص..... 106

ملخص:

يتناول هذا البحث القياس النحوي والعلة في الدرس اللساني الحديث وكنموذج للدراسة عبد الرحمن حاج صالح موسوعة العرب في العلم والمعرفة، ومن هذا المنطلق أجبنا عن أسئلة متعلقة بمدى تمسك الحاج صالح بالتراث العربي وساير للدرس اللساني الحديث.

والعلة هي الأخرى احتلت حيزا كبيرا في دراسات عبد الرحمان حاج صالح، وبخاصة في كتابه البنى النحوية العربية ومنطق العرب في علوم اللسان، فقد اعتمد في تعريفه للعلة على تعريف الخليل وفسر العلة بالمانع، ولقد اعتمد على علة التغيير أكثر.

الكلمات المفتاحية:

القياس النحوي – العلة – الدرس اللساني الحديث – عبد الرحمن الحاج صالح – التراث العربي – الخليل – المانع – علة التغيير.

Summary:

This research deals with grammatical analogy and cause in the modern linguistic lesson and as a model for study of Abdul Rahman Haj Saleh encyclopedia of Arabs in science and knowledge, from this point we answered some questions that related to the extent of Haji Saleh's adherence with the Arabic heritage and how he gets along with the modern linguistic lesson.

We can see that the reason is also occupied a large space of Abdul Rahman Haj Saleh's studies, especially in his book Arabic Syntactic Structures and Arab Logic in the Science of Language, his definition of the cause depends on the definition of AL Khalil and explained the cause with the preventer, and he relied on the cause of change more enough.

Keywords:

Grammatical analogy - the cause - the modern linguistic lesson – Abdul Rahman Haj Saleh - the Arabic heritage – Al Khalil - the preventer - the cause of change.